



المستثمر الوطني
The National Investor

نقودكم نحو النجاح ٤٤

التقرير السنوي

للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٩

نقودكم نحو النجاح



المستثمر الوطني



صاحب السمو الشيخ
خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



صاحب السمو المرحوم الشيخ
زايد بن سلطان آل نهيان



صاحب السمو الشيخ
محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي، نائب القائد
الاعلى للقوات المسلحة



صاحب السمو الشيخ
محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء
حاكم دبي



المستثمر الوطني
The National Investor

نقودكم نحو النجاح



نقودكم نحو النجاح

أعضاء مجلس الإدارة:



عبدالله محمد المزروعى
رئيس مجلس الإدارة



محمد عبدالله القبيسي
نائب الرئيس



عبدالمجيد الفهيم
عضو مجلس الإدارة



فاطمة عبيد الجابر
عضو مجلس الإدارة



عبدالله ناصر المنصوري
عضو مجلس الإدارة



محمد محمد فاضل الهاملي
عضو مجلس الإدارة



حمد عبدالله الشامسي
عضو مجلس الإدارة



محمد راشد الناصري
عضو مجلس الإدارة



عمير سعود الظاهري
عضو مجلس الإدارة



الفهرس

المحتويات

5-6	كلمة رئيس مجلس الإدارة
7-10	بيان الرئيس التنفيذي
11-12	نبذة عامة عن الشركة
	نشاط الشركة
	إدارة الأصول
	الاستثمار الخاص
	الاستثمار المصرفي
	الاستثمار المباشر
13-16	المستثمر الوطني السعودي
17-18	الانجازات

البيانات المالية الموحدة

21	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
23	بيان الدخل الموحد
24	الميزانية العمومية الموحدة
25-26	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
27	بيان التدفقات النقدية الموحدة
28-59	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
60	تقرير رئيس مجلس الإدارة

المستثمر الوطني ش.م.خ.

برج المستثمر الوطني، شارع الشيخ زايد الأول، الخالدية، ص.ب: 47435 أبوظبي، الامارات العربية المتحدة
هاتف: +971 2 6193300 فاكس: +971 2 6192400، الموقع الإلكتروني: www.tni.ae

والى جانب تأسيس شركة «المستثمر الوطني السعودي» مؤخراً وقرب حصولها على الموافقة النهائية من قبل «هيئة السوق المالية السعودية»، فقد كان لمشروعها الأخير في السعودية دور كبير في توفير قاعدة استثمارية قوية وحيوية ستتيح لنا متابعة استراتيجيتنا الواضحة للتوسع في المملكة.

ومما لا يقل أهمية بالنسبة إلى «المستثمر الوطني» وأدائها خلال السنة، موظفونا، فهم الدعامة الأساسية لكل ما حققناه من نجاح حتى الآن بالحفاظ على مسيرة الشركة المهنية لتخطي مصاعب الوقت المالي الراهن.

كما أود أن أنتهز الفرصة لأعرب عن تقدير مجلس الإدارة لمساهمينا الكرام على دعمهم وثقتهم خلال السنة، وأنا على ثقة تامة بأن تقريرنا السنوي هذا يقدم برهاناً أكيداً على أن استثماراتكم لدينا ستبقى في أيدٍ أمينة، وأنا سنرد ولاءكم لـ «المستثمر الوطني» دوماً بالتزامنا الراسخ تجاهكم.

ويتشرف مجلس الإدارة بتقديم عميق الشكر والامتنان لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حاكم إمارة أبوظبي "حفظه الله"، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، على دعمهم الكريم والمستمر لمجتمع الأعمال المحلي والاقتصاد الوطني.

A. Mazrouei

عبدالله المزروعى
رئيس مجلس الإدارة



كلمة رئيس مجلس الإدارة



عبدالله محمد المزروعى
رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

أود بدايةً أن أرحب بكم في اجتماع الجمعية العمومية السنوي الخامس عشر لشركة «المستثمر الوطني». ويشرفني بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أستعرض معكم آخر تقاريرنا المالية السنوية. ما من شك أن العام الماضي كان عاماً استثنائياً حافلاً بالتحديات لكافة الشركات حول العالم، ومن ضمنها «المستثمر الوطني». ومع ذلك، فأنا على ثقة تامة بأنكم ستجدون في هذا التقرير دليلاً واضحاً على ارتقائنا إلى مستوى هذه التحديات، واستمرارنا في إحراز تقدم ثابت، وقدرتنا على تعزيز مكانتنا كشركة استثمارية واستشارية رائدة. فقد نجحت «المستثمر الوطني» في تحقيق إيرادات وصافي أرباح بنسبة 9, 203 مليون درهم و 6 ملايين درهم إماراتي على التوالي عن السنة المالية الحالية، رغم المناخ الاقتصادي الصعب الذي أطاح بالعديد من المؤسسات العالمية العريقة.

شهدت السنة المالية المنتهية عودة الربحية إلى قطاع الاستثمار المصرفي، الذي نُوِّع عروض خدماته وفاز بثلاثة عقود تفويض خارجية جديدة. كما واصلت صناديقنا في قطاع إدارة الأصول تحقيق مستويات أداء قياسية؛ واعتماداً على الأداء الممتاز الذي حققه «صندوق الحالات الخاصة»، أول صناديق الإيرادات المطلقة لدينا، فإننا نتطلع بإيجابية إلى إطلاق صندوق آخر يغطي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وقت لاحق من العام الحالي. علاوة على ذلك، تمكن قطاع الاستثمار الخاص من تنفيذ استثمارين مهمين في كل من الهند والمملكة العربية السعودية.

وشهد هذا العام أيضاً تأسيس حضور تجاري لافت لشركة «المستثمر الوطني» في تطوير مشاريع الرعاية الصحية بالمنطقة؛ فقد أبرمنا مؤخراً اتفاقية إنشاء مشروع مشترك مع أحد الشركات الاستشارية الأوروبية البارزة في قطاع الرعاية الصحية، كما كنا في طليعة المشاركين في «منتدى الاستثمار في الصحة والتنمية 2009» الذي استضافته أبوظبي مطلع الشهر الجاري.

في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2009. لقد تراجعت حقوق المساهمين خلال السنة 30٪، ما يعادل 786 مليون درهم إماراتي.

لمحة عامة حول أداء قطاعات أعمال الشركة

في قطاع إدارة الأصول فاق أداء صناديقنا الأهداف المرسومة واستطعنا الفوز بجائزة «أفضل بيت لإدارة الأصول» من مجلة «بانكر ميدل إيست» للسنة الثالثة على التوالي. وشهد هذا العام أيضاً إطلاق «صندوق الحالات الخاصة»، أول صناديق الإيرادات المطلقة لدينا، والذي حقق أداءً رائعاً حتى الآن. كما حصل كل من «صندوق الإمارات للأسهم القيادية» (بلو تشيب) و«صندوق الاستثمار العقاري النشط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» على التصنيف A من قبل وكالة التصنيف العالمية «ستاندرد آند بورز».



إيرادات الاستثمار الخاص
بالآلاف الدراهم



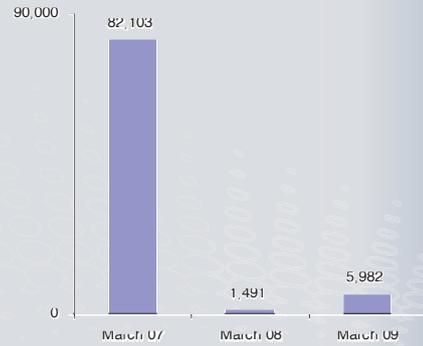
أما قطاع الاستثمار الخاص نجح في تنفيذ استثمارين كان أحدهما الأول من نوعه في مجال شراء حصص مسيطرة في المملكة العربية السعودية. وكنا ضمن المرشحين النهائيين لنيل جائزة «أفضل بيت للاستثمار في قطاع الاستثمار الخاص» من مجلة «بانكر ميدل إيست» وفي احتفال «الجوائز العالمية للاستثمار الخاص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

في قطاع الاستثمار المصرفي عملنا على ترويج منتجاتنا وخدماتنا تجاوباً مع تغير

احتياجات عملائنا الذين باتوا ينشدون خدمات الاستشارة المالية التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإعادة هيكلة حقوق الملكية، مثل عمليات التصفية، أو الانفصال، أو البيع الجزئي لمساهمين خارجيين. كما نركز أيضاً على فرص زيادة حصتنا السوقية واكتساب

عملاء جدد من خلال توجيه جهودنا نحو مبادرات إعادة الهيكلة والدمج التي قامت بها

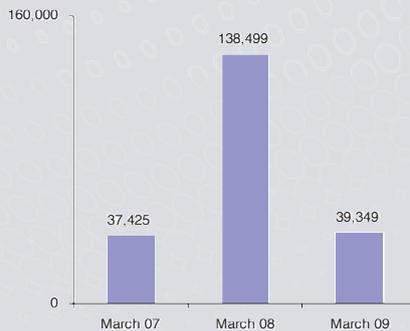
إيرادات الاستثمار المصرفي
بالآلاف الدراهم



الشركات على ضوء المعطيات الحالية للسوق.

وفي قطاع الاستثمار المباشر حققت الشركة عائدات قوية من محفظة استثماراتها المباشرة في شركات فردية التي استمر أدائها الجيد رغم الأوضاع

إيرادات الاستثمار المباشر
بالآلاف الدراهم





بيان الرئيس التنفيذي



أورهان عثمان صوي
الرئيس التنفيذي

السادة المساهمون الكرام:

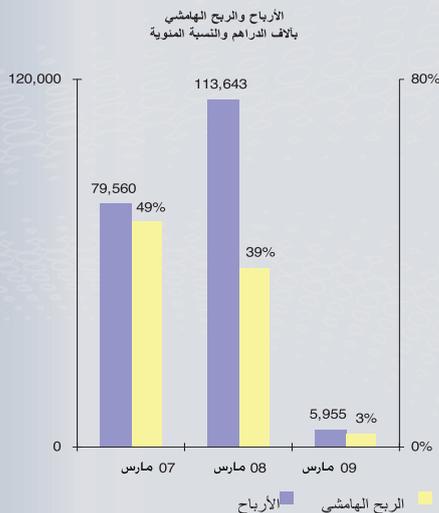
يسعدني أن أعلن لكم عن سنة مالية مثمرة لشركة «المستثمر الوطني»، في وقت يعم فيه الاضطراب الأسواق المالية المحلية والعالمية. فبينما شهد هذا العام زوال بعض من أهم مراكز الثقل المالية في العالم، حافظت «المستثمر الوطني» على سمعتها وموقعها في السوق. فقد حققنا نتائج إيرادات وصافي الأرباح بنسبة 30% و 95% على التوالي واذ تراجعت كل من الإيرادات وصافي الأرباح بنسبة 30% و 95% على التوالي و ذلك نتيجة التأثير المباشر للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فقد نجحنا رغم هذه المصاعب في تحقيق عدد من الإنجازات المهمة ضمن خطتنا الاستراتيجية لتطوير منصة مستدامة على المدى الطويل.

لمحة عامة حول التقرير المالي الموحد

حققت الشركة إيرادات مالية موحدة بقيمة 203,9 مليون درهم خلال السنة. متراجعة بنسبة 30% عن العام الماضي. هذا وحقت المستثمر الوطني وبالرغم من التحديات الكبيرة أرباحا بقيمة 6 ملايين درهم مقارنة بـ 6,113 مليون درهم



الاصول
حقوق المساهمين



الأرباح
الربح الهامشي



العالم. ويعد رأسمالنا البشري اليوم أحد أهم أصولنا غير المادية. ورغم خفض عدد موظفينا، إلا أن فرق العمل الرئيسية في وحدات أعمالنا لا تزال على حالها، مما يبرهن على الثقة بالشركة ومستقبلها. وقد وظفنا خلال العام الحالي فريقاً من المختصين للعمل في السعودية ممن يقيمون في العاصمة الرياض. علاوةً على ذلك، فقد جرى التصديق على «برنامج خيارات أسهم الموظفين» الذي يمنح العاملين أسهماً في الشركة، الأمر الذي من شأنه أن يساوي بين مصالح مساهمينا وموظفينا ويضمن للأخيرين الاحتفاظ بوظائفهم على المدى الطويل. وسنواصل سياسة التوظيف الانتقائية في قطاعات الأعمال التي تحتاج المزيد من الموارد البشرية، ليعود ذلك علينا بالفائدة حالما ترجع الأسواق إلى طبيعتها.

فرص مستقبلية

يمر قطاع الخدمات المالية العالمي اليوم بمنعطف مهم، نتوقع معه أن يكون العام المقبل مليئاً بالتحديات للعديد منا. ومع ذلك، ما زلنا متفائلين حيال الفرص التي قد تتيحها بيئة السوق الحالية، ونخطط لإطلاق مبادرات جديدة ومبتكرة من شأنها إضفاء مزيد من القيمة لعملائنا ومساهمينا. ونحن الآن بصدد إطلاق صندوق للملكيات العامة يغطي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الربع الثالث من عام 2009، فضلاً عن صندوقنا الثاني لتمويل فرص النمو في مراحلها الأخيرة والاستحواذ على حصص مسيطرة في الربع الأخير 2009. وسيشكل هذان الصندوقان منتجاتنا الرئيسية التي تهدف إلى اجتذاب المستثمرين المحليين والعالميين على حد سواء.

واعتماداً على قيمة امتيازنا ومصداقيتنا المرتبطة بكوننا مؤسسة مالية محلية تتخذ من أبوظبي مقراً لها، نعتقد أننا نتمتع بموقع يؤولنا الاستفادة من أي انتعاش تشهده الأسواق. وسنتابع جهودنا الرامية لتحقيق هدفنا في بناء وتعزيز منصة خدمات متكاملة تحظى بموطئ قدم راسخة في كل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية.

شكر وتقدير

في الختام، أود الإعراب عن امتناني العميق للالتزام وتشجيع مجلس إدارتنا، وتقاني موظفينا، ودعم عملائنا ومساهمينا في هذه الأوقات العصيبة. ونحن فخورون بشراكتنا معكم.



أورهان عثمان صوي
الرئيس التنفيذي

أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة لتتوافق مع العرض المتبع للسنة الحالية.



الصعبة للسوق، وكذلك من نشاطنا العقاري في أبوظبي. ومن جهة أخرى، عائدات الاستثمار المباشر تأثرت بخسائر الأرباح غير المحققة في استثمارات أسواق المال بالمقارنة مع أسعار السوق بالمقياس المحاسبي العالمي. هذا وأدى أسلوبنا المتحفظ في إدارة ميزانيتنا العمومية إلى تميز نموذج عملنا عن نماذج منافسينا في مواجهة الأزمة المالية الراهنة.

كما أسسنا شركة «المستثمر الوطني السعودي» في فبراير 2009 بعد الحصول على ترخيص «هيئة السوق المالية السعودية»، ونحن ننتظر صدور الموافقة النهائية قريباً لنباشر بعدها أعمالنا في المملكة.

وبطبيعة الحال، لم تكن شركتنا بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي عصفت بالقطاع والاقتصاد إجمالاً. لذا عكفنا خلال العام على اتخاذ خطوات جريئة لمواجهة الواقع الجديد والمضي قدماً بـ«المستثمر الوطني» نحو تحقيق ربحية أفضل؛ فقمنا بتعديلات جوهرية تعيد هيكلة النفقات في الشركة بشكل كبير، بما في ذلك خفض القوة العاملة ومصاريف التشغيل، نظراً للظروف الاستثنائية الصعبة التي نمر بها. وقد صبت هذه الخطوات في مصلحة الشركة وأصحاب المصلحة فيها كونها تتيح مزيداً من المرونة التشغيلية. كما سنبقى على التزامنا بتعزيز الكوادر العاملة في الوظائف الأساسية التي تضمن نمو أعمالنا إلى أن تبدأ الأسواق بالتعافي مجدداً.

المكانة الاستراتيجية

في ضوء المشهد الحيوي والتنافسي الذي يميز قطاعنا، دأبنا خلال العام على إجراء مراجعة شاملة لأسلوبنا واستراتيجيتنا في العمل أسفرت عن إعادة صياغة اعتبارات الشركة، مع التركيز أكثر على تدعيم قطاعي إدارة الأصول والاستثمار الخاص. وسيحتفظ قطاع الاستثمار المصرفي بدوره المحوري في نموذج أعمالنا الجديد، إنما مع الاستمرار في تنوع عروض خدماته ليوفر مجموعة جديدة من الخدمات الاستشارية للشركات وعمليات التقييم والدمج والاستحواذ والتصفية. وبغية تلبية متطلبات زيادة رأسمال قطاعي إدارة الأصول والاستثمار الخاص، قمنا باستحداث قطاع مركزي خاص بالمبيعات وعلاقات العملاء يملك صلاحية إدارة كافة المبادرات المتعلقة بزيادة رأس المال والعلاقات مع عملاء الشركة أصحاب الامتيازات. ومن شأن هذا التحول في استراتيجيتنا أن يتيح لنا المحافظة على مكانتنا الرائدة في مجال إدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية.

ولا نزال على التزامنا بتنمية امتيازاتنا، لاسيما مع وجود فرص شراء مهمة في قطاع الخدمات المالية بفعل الأزمة المالية الراهنة. فقد ساهمت الهيكلية المتحفظة لرأسمال الشركة في إقرار ميزانية عمومية سليمة دون الاعتماد على أي رافعة مالية، بعكس العديد من منافسينا المحليين والإقليميين الذين يجاهدون للحفاظ على الرافعة المالية الضخمة التي لطالما اعتمدوا عليها حتى فترة قريبة. وهذا ما يتيح لنا الاستفادة من فرص الاستحواذ على شركات ذات أنشطة مكملة تسهم في تنوع منتجاتنا. وفي الوقت الذي تتم فيه كتابة هذا التقرير، نسعى بشكل حثيث وراء مبادرات استراتيجية تسهم في تحقيق نمو غير عضوي للشركة.

كوادرنا

ما زلنا مستمرين في استقطاب أفضل الكوادر والاحتفاظ بها، إذ يضم طاقم عملنا خريجين من أفضل كليات الاقتصاد في

لتلبية الطلب المتنامي المتوقع على منتجات أسواق رأس المال والخدمات المصرفية الاستثمارية في أرجاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي عام 2005، استمرت "المستثمر الوطني" في تطورها لتصبح شركة استثمار مصرفي، مع إطلاقها وحدتي إدارة الأصول والاستشارات العقارية. وقد اكتسبت الشركة مع هذه التطورات، بالإضافة إلى التزامها المستمر بالتميز، قيمة إضافية كبيرة وثقة متزايدة في السوق. وشهد عام 2006 المزيد من التوسع في عمليات وخدمات "المستثمر الوطني" مع إطلاق قطاع الأبحاث الاستثمارية، وتسويق الشركة أول صندوق لها في مجال الملكية الخاصة لطرف ثالث. وفي العام ذاته، أصبحت الشركة أيضاً أول شركة استثمار مصرفي إماراتية تحصل على ترخيص للعمل في "مركز دبي المالي العالمي" الناشئ حديثاً ذلك الحين.

وفي عام 2008، تم منح رخصة خدمات مالية لشركة "المستثمر الوطني المملكة العربية السعودية"، في أول مشروع للمؤسسة المصرفية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة وأول خطوة عملية لها ضمن خطتها للتوسع الإقليمي.

واليوم، يتميز فريق عمل الشركة من المختصين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة بتركيزهم على تقديم أعلى مستويات الخدمة للعملاء. وتسمى "المستثمر الوطني" من خلال ذلك إلى مشاركة عملائها مشاركة ذهنية عامة في مجال قيادة الأعمال. وإلى جانب تطلعاتها الريادية، فقد قامت الشركة ببناء ثقافة مهنية تؤكد التزامها بأعلى المعايير الأخلاقية، والعمل بروح الفريق مع كل واحد من العملاء، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في مكان العمل.

ونتيجة لذلك، فقد نجحت الشركة في تعزيز مكانتها كمنسق رائد في دولة الإمارات العربية المتحدة لعمليات الاكتتاب العام الأولي، واستحقت عن جدارة جائزة "أفضل مؤسسة للأسهم في دولة الإمارات العربية المتحدة" من مجلة "يوروموني" في عامي 2005 و2006، كما حازت جائزتي "أفضل مؤسسة للملكية الخاصة" و"أفضل مؤسسة لإدارة الأصول" من مجلة "بانكر ميدل إيست" في عامي 2005 و2006 و2008 على التوالي.





لمحة عن «المستثمر الوطني»

تعد شركة «المستثمر الوطني» مجموعة تجارية ومصرفية استثمارية إقليمية، وتضم 6 قطاعات أعمال استراتيجية، تشمل الاستثمار المصرفي، واستثمارات الملكية الخاصة، وإدارة الأصول، والاستشارات العقارية، والاستثمارات المباشرة، والأبحاث الاستثمارية. يضاف إلى ذلك، أن الشركة لديها شركة حليفة هي «مركز الخليج الوطني للأسهم والسندات»، الذي يوفر خدمات الوساطة كعضو مسجل في «سوق أبوظبي للأوراق المالية» و«سوق دبي المالي».

وكشركة إقليمية، تعمل «المستثمر الوطني» انطلاقاً من أبوظبي ودبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) ومن الرياض (المملكة العربية السعودية)، وتقدم خدمات متنوعة في مجال الاستثمار والاستشارات وإدارة الصناديق لقاعدة واسعة من العملاء، تتضمن شركات مدرجة وغير مدرجة، ومؤسسات حكومية ومالية، وأفراداً ذوي ملاءة.

ونستمد إيراداتنا من المصادر الأربعة الرئيسية التالية:

رسوم الخدمات الاستشارية

رسوم خدمات إدارة الأصول

رسوم إدارة صناديق الملكية الخاصة

العوائد على الاستثمارات المباشرة للشركة

وعلى مدى السنوات الـ 15 الماضية، نجحت «المستثمر الوطني» في ضمان مكانة رائدة لها بين المؤسسات المالية الأكثر مصداقية وشهرة في المنطقة. وتركز الشركة على تحقيق نتائج فائقة باستمرار، بما ينسجم مع سمعتها المتنامية كرائد إقليمي. ومع تطور البيئة المالية على المستويين الإقليمي والدولي، فإن هدف «المستثمر الوطني» يبقى ثابتاً: «نقودكم نحو النجاح».

نشأة «المستثمر الوطني»

تأسست «المستثمر الوطني» في عام 1994 كشركة مساهمة خاصة مسجلة في إمارة أبوظبي، وتعود ملكيتها بالكامل إلى إماراتيين من نخبة المجتمع الاقتصادي والسياسي. ومنذ تأسيسها، نجحت الشركة في تحقيق النمو عبر تنفيذ 4 زيادات لرأس المال، ليرتفع رأسمالها المدفوع الحالي إلى 550 مليون درهم إماراتي.

وفي السنوات الأولى بين عامي 1995 و1999، قامت الشركة ببناء محفظتها الخاصة بها. وخلال تلك الفترة، أطلقت بنجاح عدداً من شركات تمويل المشاريع، من بينها «الخليج لأنظمة الطاقة» و«المستثمر الوطني لإدارة العقارات (كولبيرز الإمارات)»، و«شركة المعاون الوطني». كما تولت الشركة دور المدير الرئيسي لعدد من عمليات الاكتتاب العام الأولي، مثل «شركة أبوظبي لبناء السفن»، و«مصرف أبوظبي الإسلامي» و«الواحة الدولية للتأجير» و«تبريد» و«مناسك» و«أسماك».

وقد تجاوزت الشركة في أواخر عام 1999 مع التغيرات في ظروف السوق من خلال اتباع استراتيجية جديدة مبتكرة

ويهدف القطاع إلى تحقيق عائدات مجزية لمستثمريه، حيث سجل عائداً نقدياً على استثماراته النقدية في «مجموعة ديبا المتحدة» خلال هذه السنة المالية بنحو 5 أضعاف عندما أدرجت الشركة أسهمها في «بورصة دبي العالمية».

في يوليو 2008، أنجز قطاع الاستثمار الخاص استثماره الأول خارج دول مجلس التعاون في شركة هندية مدرجة للتداول العام، الأمر الذي أتاح لـ «المستثمر الوطني» الارتباط مع لاعب رئيسي في توفير حلول البنى التحتية والتطبيقات البرمجية لقطاعات الطاقة والغاز والمياه التي تشهد نمواً سريعاً في الهند. كما دخلنا، في مارس 2009، شراكة استثمارية مهمة في قطاع صناعة المجوهرات في المملكة العربية السعودية من خلال صفقة مميزة تعد أول عملية استثمار بتمويل مصرفي على حصة مسيطرة في المملكة.

وعلى خلفية النجاح الذي حققه «صندوق تنمية رأس المال الأول»، يعمل قطاع الاستثمار الخاص على إطلاق صندوقه الثاني الذي يعنى بتنمية رأسمال الشركات في مراحلها المتقدمة وعمليات الاستحواذ بشراء الحصص المسيطرة في الربع الأخير من عام 2009. وسيركز الصندوق على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا، حيث سيوفر خدمات تنمية رأس المال لشركات محفظته الاستثمارية.

وحظيت إنجازات قطاع الاستثمار الخاص بمكانة مرموقة على مستوى القطاع، إذ كان أحد المرشحين النهائيين لنيل جائزة «أفضل بيت للاستثمار في قطاع الاستثمار الخاص» من مجلة «بانكر ميدل إيست» وحفل توزيع «الجوائز العالمية للاستثمار الخاص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». علاوةً على ذلك، تعززت مصداقيتنا لدى المؤسسات الاستثمارية العالمية بفضل العلامات العالية الذي أحرزه قطاع الاستثمار الخاص في آخر مراجعة قامت بها «سلطة دبي للخدمات المالية» للأنظمة ومعايير الامتثال لدينا، فكان ذلك عاملاً مهماً في الارتقاء بشركتنا إلى مصاف المستثمرين الكبار.

الاستثمار المصرفي

أما في مجال الاستثمار المصرفي، فقد ارتفع مجموع الرسوم والعائدات إلى 6 ملايين درهم مقارنة بـ 1,5 مليون في العام الماضي، مع تحقيق ارتفاع كبير في إيراداته. وقد تم العمل بصورة أساسية على توسيع آفاق عملياتنا لتطوير مصادر دخل إضافية في الوقت الذي شهدت فيه أسواق تمويل حصص الملكية تباطؤاً كبيراً خلال عام 2008. وقد نوع القطاع عروض خدماته، متيحاً مجموعة جديدة من الخدمات، بما فيها استشارات الشركات، والتقييم، والاندماج، والاستحواذ، والتصفية. ويأتي هذا التحول استجابةً لتغير احتياجات عملائنا الذين باتوا ينشدون خدمات استشارية مالية تساعدهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإعادة هيكلة حقوق الملكية، مثل عمليات التصفية، أو الانفصال، أو البيع الجزئي



نشاط الشركة

إدارة الأصول

حقق القطاع إيرادات بلغت 7, 13 مليون بانخفاض بلغ 63% بالمقارنة مع السنة الماضية. يعد العام الماضي أحد أكثر الأعوام تحدياً بالنسبة لقطاع إدارة الأصول، فتراجعت الأصول الخاضعة لإدارة الشركة بنسبة 60% خلال الفترة نتيجة الانخفاض الحاد في أسواق الملكية الخاصة الإقليمية وتسييل الاستثمار. هذا وأظهر القطاع مرونة عالية رغم الأزمة المالية الحادة التي تعصف بالأسواق اليوم؛ فقد حققت صناديقنا أداءً قياسيًّا مع الحفاظ على نهجها الملتزم بالمبادئ الاستثمارية الصارمة. وفي موازاة ذلك، ساهم قطاع إدارة الأصول على نحو فعال في تحسين العمليات وأنظمة إدارة المخاطر بغية تطوير منصة تلبي توقعات المؤسسات الاستثمارية. وخلال السنة المالية فاز القطاع بجائزة «أفضل بيت لإدارة الأصول» من مجلة «بانكر ميدل إيست» للسنة الثالثة على التوالي تقديراً له على أدائه المميز.

وفي إطار سعيه المستمر لتنويع خدماته ومنتجاته، يعمل قطاع إدارة الأصول حالياً على إطلاق صندوق مخصص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الربع الثالث من عام 2009، وسيكون هذا الصندوق أحد المنتجات الرائدة التي تستهدف العملاء الإقليميين والدوليين على حد سواء. ومن ضمن الإنجازات المهمة التي حققها القطاع خلال هذه السنة المالية:

إطلاق «صندوق الحالات الخاصة»، صندوق الإيرادات المطلقة الأول من نوعه للقطاع والذي حافظ على أداء ممتاز حتى اليوم

تصنيف «A» لكل من «صندوق الإمارات للأسهم القيادية» (بلوتشيب) و«صندوق الاستثمار العقاري النشط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، من وكالة «ستاندرد أند بورز»

إطلاق مؤشر مورجان ستانلي/ المستثمر الوطني العقاري للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتعاون مع مؤشر مورجان ستانلي

علاوة على ذلك، قمنا بتطوير مستوى الاتصال مع مستثمرينا على نحو كبير من خلال تأسيس فريق خدمة العملاء ودعم الأعمال الذي يقدم الدعم المتواصل للعملاء بصورة يومية.

الاستثمار الخاص

قطاع الاستثمار الخاص، حقق إيرادات بقيمة 1, 2 مليون مقارنة بـ 7 ملايين في السنة المالية المنصرمة متراجعاً بنسبة 70%. كما رسخ القطاع مكانته كقطاع أعمال مستقل يتمتع بالمصداقية ويعمل على تجسيد رسالة وأهداف موضوعية واضحة.

كما حقق النشاط العقاري تقدماً كبيراً في مشاريع التطوير المباشرة ورفع وتيرة النشاط في إدارة الأصول العقارية لصناده الاستثمارية عبر اعتماد هيكلية أكثر كفاءة من ناحية التكلفة. واستمر مشروع «فندق المفرق» في تحقيق أداء استثماري قوي بعد المصادقة على أعمال التجديد التي ستضاعف عدد غرفه؛ ومن المتوقع لأعماله الإنشائية أن تبدأ في الربع الثالث من عام 2009 وتنتهي أواخر عام 2010.

كما أنجزنا مرحلة التصميم من خططنا لتطوير قطعتي أرض ضمن مشروع «كابيتال سنتر» بأبوظبي وحصلنا على موافقة السلطات المختصة. ونعمل حالياً على تقييم خيارات التمويل للمباشرة في الأعمال الإنشائية.

وستمثل الرسالة العامة لقطاع الاستثمار المباشر مستقبلاً في توجيه موارد الميزانية العمومية نحو دعم مبادرات النمو وعمليات الاستحواذ الاستراتيجية الواعدة بتحقيق أفضل قيمة ممكنة على المدى المتوسط والطويل. كما سنواصل السعي وراء استثمارات مباشرة في شركات منخفضة المخاطر على قاعدة اغتنام الفرص.

المستثمر الوطني السعودي

حصلت المستثمر الوطني السعودي على ترخيص مبدئي من هيئة السوق المالية السعودية في أبريل 2008. وعكفنا منذ ذلك الحين على تطوير المنصة اللازمة لدعم نمو شركتنا في المملكة، وتوظيف فريق عمل مميز من المختصين. كما أرسينا البنية التحتية الضرورية، بما فيها تطوير أنظمة تقنية المعلومات، والحصول على المساحة المكتبية المناسبة، وإعداد اتفاقيات الدعم الإداري مع جميع الأطراف المقابلة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تأسست المستثمر الوطني السعودي رسمياً في فبراير 2009، ونحن الآن بصدد الحصول على الموافقة النهائية من هيئة السوق المالية السعودية لمباشرة أعمالنا هناك.



لمساهمين خارجيين.

وقد فزنا خلال هذه السنة المالية بثلاثة عقود تفويض خارجية جديدة في مجال الخدمات الاستشارية للشركات، بما فيها أول تفويض استشاري لنا حول عمليات الدمج والاستحواذ في منطقة جنوب شرق آسيا. وسنواصل توسيع النطاق الجغرافي لجهودنا بغية إضفاء قيمة حقيقية على المبادرات الإستراتيجية لعملائنا.

ونركز كذلك على القطاعات التي نعتقد باستمرار فاعليتها خلال الركود الاقتصادي، مثل الرعاية الصحية، وإدارة النفايات، والطيران. ونهدف في هذا السياق إلى إيجاد فرص استثمارية مباشرة لعملائنا ومساهميننا والعمل عن كثب مع بقية الوحدات لتطوير هذه الفرص. وقد تعززت الثقة بخدماتنا الجديدة عبر تجديد عقود التفويض من قبل عملائنا الرئيسيين في أبوظبي.

الاستثمار المباشر والنشاط العقاري

كان لقطاع الاستثمار المباشر المساهمة الكبرى في صافي أرباح «المستثمر الوطني» لهذه السنة المالية رغم انخفاض عائداته مقارنة بالسنوات الماضية. فقد بلغت عائداتنا 3, 39 مليون درهم من أنشطتنا الاستثمارية، متضمنة نسبة من أرباح الشركات التابعة والمشاركة للمستثمر الوطني بالمقارنة بـ 5, 138 مليون في السنة الماضية ما يمثل انخفاض بنسبة 72%. فقد تم تحقيق إيرادات قوية من الاستثمار المباشر للمؤسسات الفرعية والشريكة التي استمرت في أدائها القوي رغم الظروف الصعبة للسوق في الآونة الأخيرة، إضافة إلى عائدات محفظتنا من النشاط العقاري في أبوظبي.

ورغم الخسائر التي تكبدناها في محفظة أوراقنا المالية المدرجة، إلا أنها كانت صغيرة نسبياً بفضل جهودنا المستمرة لتقليص مخاطر محفظتنا الاستثمارية وتعزيز القوة المالية لشركة «المستثمر الوطني» على المدى الطويل. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تمثل أحد أهدافنا الرئيسية على مدى السنوات القليلة الماضية في الحد من تداولات المضاربة. ونتيجة لذلك، تمت تصفية مراكز مالية مهمة في أسواق رأس المال على مدى هذه السنوات لتقليص حجم محفظتنا من الأوراق المالية المدرجة بشكل ثابت. وتهدف هذه السياسة إلى تحسين نوعية العائدات عبر تقليل الاعتماد على الإيرادات المتذبذبة للتداولات وتأمين عوائد متكررة وثابتة من الشركات الرئيسية الرابحة.

الإنجازات

الإنجازات

2007

إطلاق صندوق المستثمر الوطني للإنتاج العقاري.

المستثمر الوطني تفوز بجائزة (أفضل بيت للإستثمار) في القطاع العقاري.



الإغلاق الأول لصندوق المستثمر الوطني لتسمية رأس المال.

المستثمر الوطني تفوز بجائزة (يورو ماني) كأفضل مؤسسة لإدارة الإستثمارات المباشرة.



المستثمر الوطني، مدير رئيسي مشارك في الطرح الخاص لمؤسسة الثريا.



المستثمر الوطني تمتلك فندق المفرق.



المستثمر الوطني تفوز بعطاء قطعتي أرض في مشروع (كابيتال سنتر).



تأسيس دائرة البحوث الاستثمارية

2006

أول مؤسسة عاملة في الإمارات تحصل على ترخيص من مركز دبي المالي العالمي.



تشكيل صندوق المستثمر الوطني لنمو رأس المال (محدود الشراكة).

تعيين المستثمر الوطني كمستشار مالي ومدير الإكتتاب الخاص بشركة مجموعة دبي المتحدة ش.م.خ.



تعيين المستثمر الوطني كمدير إكتتاب مشارك في إكتتاب شركة المملكة للإستثمارات الفندقية.



مستشار مالي ومدير إكتتاب وحافظ سجلات للإكتتاب العام لشركة (تمويل).



حصول المستثمر الوطني على جائزة أحسن شركة لإدارة الأصول من (بانكر ميدل إيست).



2009

إطلاق مؤشر مورجان ستانلي/المستثمر الوطني العقاري للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع مؤشر مورجان ستانلي

الإستثمار في شركة لازوردي السعودية

إطلاق صندوق «الحالات الخاصة» صندوق الإيرادات المطلقة الأول من نوعه للقطاع

تصنيف «A» لكل من «صندوق الإمارات للأسهم القيادية» و«صندوق الإستثمار العقاري النشط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» من وكالة «ستاندرد أند بورز»

2008

المستثمر الوطني تطور توسعات فندق المفرق



حصول المستثمر الوطني على رخصة (هيئة السوق المالية السعودية) تطوير مشاريع (كابيتال سنتر)



المستثمر الوطني مستشار مالي ومدير الإكتتاب الخاص بشركة مجموعة دبي المتحدة ش.م.خ.



حصول المستثمر الوطني على جائزة أحسن شركة لإدارة الأصول من (بانكر ميدل إيست).





تعد المستثمر الوطني من الشركات الرائدة في مجال تحقيق الأرقام القياسية المتعلقة بالإكتتابات العامة محلياً وعالمياً، وهي تسعى لتوفير الخدمات القيمة لعملائها من الشركات والأفراد من خلال خلق الفرص الإستثمارية المربحة وعالية النمو والجودة.

كما حازت الشركة على العديد من الجوائز لتفوقها في أدائها وبرهنت عن الخبرة في مجالات الإستثمارات المصرفية والإستثمارات المباشرة والنشاط العقاري وإدارة الأصول والاستثمار المباشر.

1997

المستثمر الوطني مدير رئيسي مشارك في الإكتتاب العام لمصرف أبوظبي الإسلامي.



تأسيس الشركة الوطنية للتفتيش.

المستثمر الوطني مدير رئيسي للإكتتاب العام لشركة الواحة العالمية للتأجير.



1996

رفع قيمة رأس المال إلى 35 مليون درهم إماراتي.

تأسيس شركة المستثمر الوطني لإدارة العقار ذ.م.م. (كولبيرز الإمارات العربية المتحدة).



تعيين المستثمر الوطني كمستشار مالي لدى شركة مبادلة للتنمية.

1995

المستثمر الوطني مدير رئيسي للإكتتاب العام بشركة أبوظبي لبناء السفن.



تأسيس شركة أنظمة الخليج للطاقة.



1994

تأسيس شركة المستثمر الوطني.



2002

إصدار صندوق الإمارات للإستثمار العقاري).



تعيين المستثمر الوطني كمستشار لدى شركة تبريد في مجال زيادة رأس المال وخيارات التمويل المستقبلي.



2000/01

تأسيس شركة ناس (NAS) للخدمات الإدارية ذ.م.م.



المستثمر الوطني تحصل على رخصة البنك المركزي بصفتها شركة استثمارية.

• تبني شعار وهوية جديدين للشركة.



1999

إطلاق استراتيجية بفرص التحول إلى شركة استثمارية.

تعيين المستثمر الوطني كمستشار للإستحواذ على شركة أنظمة الخليج للطاقة.



1998

رفع قيمة رأس المال إلى 77 مليون درهم إماراتي.

المستثمر الوطني مدير رئيسي للإكتتاب العام لشركة تبريد.



المستثمر الوطني مدير رئيسي للإكتتاب العام لشركة مناسك.



المستثمر الوطني مدير رئيسي للإكتتاب العام لشركة أسماك.



2005

رفع قيمة رأس المال إلى 500 مليون درهم إماراتي.

اختيارنا كأفضل مؤسسة للأسهم العادية في الإمارات) من قبل (يوروماني).



إصدار صندوق دانة للسيدات.



إصدار صندوق المستثمر الوطني العقاري النشط للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إصدار صندوق المستثمر الوطني للأسهم القيادية.

تعيين المستثمر الوطني مدير إكتتاب وحافظ سجلات للإكتتاب العام في شركة أبار للإستثمار البترولي.



اختيار المستثمر الوطني كأفضل مؤسسة لإدارة الإستثمارات المباشرة من قبل بانكر ميدل إيست.



مستشار مالي ومدير إكتتاب مشارك في الإكتتاب العام بشركة (صروح) العقارية.



2004

رفع قيمة رأس المال إلى 200 مليون درهم إماراتي.

تعيين المستثمر الوطني مديراً رئيسياً مشاركاً في الإكتتاب العام لشركة الدار العقارية.



تعيين المستثمر الوطني كمدير إكتتاب رئيسي مشارك في الإكتتاب العام للشركة العربية الدولية للخدمات اللوجستية.



2003

تعيين المستثمر الوطني المستشار والمنظم والمدير الرئيسي والوحيد لللكوك الإسلامية لشركة تبريد.



تعيين المستثمر الوطني مستشاراً مالياً لدى شركة (تبريد).

تعيين المستثمر الوطني مديراً رئيسياً مشاركاً في الإكتتاب العام لشركة دار التمويل.



المستثمر الوطني ش.م.خ. البيانات المالية الموحدة

21	تقرير مدقي الحسابات المستقلين
23	بيان الدخل الموحّد
24	الميزانية العمومية الموحدة
26-25	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحّد
27	بيان التدفقات النقدية الموحّد
59-28	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
60	تقرير رئيس مجلس الإدارة



المستثمر الوطني
The National Investor

نقودكم نحو النجاح



الدولية وأنها تلتزم بينود التأسيس ذات الصلة وكذلك بالقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 8 لسنة 1984 (وتعديلاته).

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 8 لسنة 1984 (وتعديلاته) ، فإننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا ، وأن المجموعة تحتفظ بسجلات مالية منتظمة وأن محتويات تقرير رئيس مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية الموحدة يتفق مع ما جاء في السجلات المالية للمجموعة. كما لم يسترعب انتباهنا وجود أي مخالفات للقانون المذكور أعلاه أو لبنود التأسيس خلال السنة المنتهية في 31 مارس 2009 ، والتي من شأنها أن تؤثر تأثيراً مادياً سلبياً على أعمال المجموعة أو مركزها المالي.



كى بي إم جي 24 مايو 2009

منذر الدجاني

رقم التسجيل 268





تقرير مدققي الحسابات المستقلين السادة المساهمين المستثمر الوطني ش.م.خ.

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لـ المستثمر الوطني شركة مساهمة خاصة («الشركة») وشركاتها التابعة («المجموعة») والتي تشمل على الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2009 ، وكذلك بيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، بالإضافة إلى ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. وتشتمل هذه المسؤولية على: تصميم وتنفيذ والاحتفاظ برقابة داخلية بخصوص إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة والتي تكون خالية من الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة ووضع التقديرات المحاسبية التي تعتبر معقولة في ظل الظروف الراهنة.

مسؤولية مدققي الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. تقتضي هذه المعايير أن نلتزم بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة وأن نخطط وننفذ تدقيقنا بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء المادية.

وتطوي أعمال التدقيق على تنفيذ بعض الإجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإيضاحات في البيانات المالية الموحدة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على تقديرنا وتقييمنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة ، التي قد تنتج عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر ، نضع بالاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بقيام الشركة بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وذلك بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تتناسب مع الظروف الراهنة ، ولكن ليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة. كما تضمنت أعمال التدقيق تقييماً لمدى ملائمة المبادئ المحاسبية المستخدمة ودرجة معقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عامة.

هذا ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لأبداء رأينا.

الرأي

برأينا ، إن هذه البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة ، من كافة النواحي المادية ، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 مارس 2009 وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لمعايير التقارير المالية

بيان الدخل الموحد

الميزانية العمومية الموحدة
كما في 31 مارس

2008	2009	إيضاح	
الف درهم	الف درهم		
			الموجودات
231,785	221,741	11	النقد والأرصدة لدى البنوك
105,309	83,797	12	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
17,848	9,415	24	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة
470,600	188,880	13	موجودات مالية متاحة للبيع
3,000	3,000		استثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
58,125	72,340	14	استثمارات في شركات تحتسب وفقاً لحقوق الملكية
155,600	172,040	15	عقارات استثمارية
4,532	2,832	16	موجودات غير ملموسة
88,909	94,097	17	عقارات ومعدات
101,429	68,675	18	موجودات أخرى
<u>1,237,137</u>	<u>916,817</u>		إجمالي الموجودات
			حقوق الملكية
550,000	550,000	19	راس المال
38,688	39,934	20	إحتياطي قانوني
36,769	36,769	21	إحتياطي نظامي
337,114	51,861		إحتياطي إعادة تقييم
1,514	1,514	22	برنامج خيارات أسهم الموظفين
161,486	105,655		أرباح محتجزة
<u>1,125,571</u>	<u>785,733</u>		إجمالي حقوق الملكية المنسوبة للمساهمين
			حقوق الأقلية
12,758	67,506		
<u>1,138,329</u>	<u>853,239</u>		إجمالي حقوق الملكية
			المطلوبات
-	10,000	23	قروض لاجل
38,716	97	24	المبالغ المستحقة لأطراف ذات العلاقة
60,092	53,481	25	مطلوبات أخرى
<u>98,808</u>	<u>63,578</u>		إجمالي المطلوبات
<u>1,237,137</u>	<u>916,817</u>		إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة والمصادقة عليها من أجل إصدارها بالنيابة عن مجلس الإدارة بتاريخ 24 مايو 2009 من قبل:

A. Mazrin

أورهان عثمان صوي
الرئيس التنفيذي

Abdullah Al-Murouzi

عبد الله المزروعي
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 6 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة. إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.



بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 مارس

2008	2009	إيضاح
ألف درهم	ألف درهم	
142,319	146,571	7
		الإيرادات
		إيرادات الرسوم والخدمات
6,531	(25,155)	8
		صافي (الخسائر) / الإيرادات من الاستثمارات بالقيمة العادلة
25,829	37,030	14
		من خلال الأرباح أو الخسائر
63,256	22,551	9
		إيرادات من شركات تحتسب وفقاً لحقوق الملكية
30,138	14,322	15
		إيرادات من الموجودات المالية المتاحة للبيع
9,798	8,162	
		التغير في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية
12,174	-	
		إيرادات الفوائد
2,269	405	
		الشهرة التجارية السلبية الناتجة عن حيازة شركات تابعة
		إيرادات أخرى
292,314	203,886	
		إجمالي الإيرادات
		المصروفات
(127,925)	(151,604)	10
		مصروفات تشغيلية
(14,109)	(27,403)	5 ب، 13، 18
		خسائر انخفاض القيمة للموجودات المالية
(1,700)	(1,700)	16
		إطفاء للموجودات غير الملموسة
(6,997)	(7,195)	17
		الاستهلاك
(20,786)	(5,409)	
		مصروفات تمويلية
(171,517)	(193,311)	
		إجمالي المصروفات
120,797	10,575	
		أرباح السنة
		المنسوبة لـ:
113,643	5,955	حقوق المساهمين
7,154	4,620	حقوق الأقلية
120,797	10,575	
		أرباح السنة

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 6 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

الإجمالي ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	منافع مبنية على الأسهم ألف درهم	احتياطي إعادة تقييم ألف درهم
849,849	94,520	-	146,271
(27,500)	(27,500)	-	-
(2,778)	(2,778)	-	-
113,643	113,643	-	-
-	(8,317)	-	-
-	(8,082)	-	-
1,514	-	1,514	-
212,392	-	-	212,392
(21,549)	-	-	(21,549)
<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>
1,125,571	161,486	1,514	337,114
=====	=====	=====	=====
1,125,571	161,486	1,514	337,114
(55,000)	(55,000)	-	-
(5,540)	(5,540)	-	-
5,955	5,955	-	-
-	(1,246)	-	-
(259,357)	-	-	(259,357)
(25,896)	-	-	(25,896)
<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>
785,733	105,655	1,514	51,861
=====	=====	=====	=====



بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31 مارس

احتياطي نظامي ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	رأس المال ألف درهم	
28,687	30,371	550,000	كما في 1 أبريل 2007
-	-	-	توزيعات أرباح خلال السنة (إيضاح 19)
-	-	-	مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
-	-	-	أرباح السنة
-	8,317	-	المحول للاحتياطي القانوني (إيضاح 20)
8,082	-	-	المحول للاحتياطي النظامي (إيضاح 21)
-	-	-	منافع مبنية على الأسهم (إيضاح 22)
-	-	-	أرباح غير محققة من استثمارات متاحة للبيع
-	-	-	أرباح محققة محولة إلى بيان الدخل
36,769	38,688	550,000	كما في 31 مارس 2008
=====	=====	=====	
36,769	38,688	550,000	كما في 1 أبريل 2008
-	-	-	توزيعات أرباح خلال السنة (إيضاح 191)
-	-	-	مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
-	-	-	أرباح السنة
-	1,246	-	المحول للاحتياطي القانوني (إيضاح 20)
-	-	-	خسائر غير محققة من استثمارات متاحة للبيع
-	-	-	أرباح محققة محولة إلى بيان الدخل
36,769	39,934	550,000	كما في 31 مارس 2009
=====	=====	=====	

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من 6 إلى 33 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيان الدخل الموحد

1 الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

إن المستثمر الوطني - شركة مساهمة خاصة ("الشركة") مسجلة في دولة الإمارات العربية المتحدة كشركة مساهمة خاصة وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 8 لسنة 1984 (وتعديلاته). تشمل هذه البيانات المالية الموحدة على الشركة وشركاتها التابعة ("المجموعة") وحصّة المجموعة في الشركات الزميلة والشركات المسيطر عليها بصورة مشتركة. وتتمثل الأنشطة الرئيسية للمجموعة بالأعمال المصرفية الاستثمارية وإدارة الموجودات وتقديم الخدمات الاستشارية والإدارية.

خلال السنة المنتهية في 31 مارس 2001 حصلت الشركة على موافقة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة للقيام بأنشطة استثمارية مالية كشركة استثمارية وفقاً لقرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم 94/8/164 المؤرخ 18 أبريل 1995 بشأن تنظيم الشركات الاستثمارية المالية المصرفية وشركات الاستشارات الاستثمارية.

2 أساس الإعداد

أ بيان التوافق

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 8 لسنة 1984 (وتعديلاته).

ب أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية ، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

لموجودات المالية المتاحة للبيع

العقارات الاستثمارية

يتم بيان الطرق المستخدمة لقياس القيم العادلة في الايضاح 4.

ج العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

يتم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات ، وهي العملة التشغيلية للشركة. ويتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لاي من الشركات التابعة للمجموعة والكائنة في دول أخرى باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تزاوّل فيها الشركة أنشطتها. ويتم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات وهي عملة عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة. باستثناء ما هو مشار إليه ، تم تدوير كافة البيانات المالية ، المقدمة بدرهم الإمارات ، إلى أقرب عدد صحيح بالآلاف.

د استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفتراسات تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

ويتم بصورة مستمرة مراجعة التقديرات والافتراضات ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي الفترات المستقبلية التي تتأثر بتلك التعديلات.

وبصورة خاصة ، فإن المعلومات حول المجالات الهامة لعدم اليقين في التقديرات والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية التي تنطوي على تأثير هام على المبالغ المعترف بها في هذه البيانات المالية الموحدة قد تم بيانها في إيضاح 28.



بيان الدخل الموحد

بيان التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 مارس

2008	2009	ايضاح
ألف درهم	ألف درهم	
120,797	10,575	
(60,784)	(6,527)	الأنشطة التشغيلية
		أرباح السنة
		تسويات ل:
		أرباح من استبعاد استثمارات المتاحة للبيع
14,109	27,403	خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية
(30,138)	(14,322)	التغير في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية
1,700	1,700	حيازة موجودات غير ملموسة ، صافي
6,997	7,195	مصاريف استهلاك
(32)	13	خسائر / (أرباح) من استبعاد عقارات ومعدات
52,649	26,037	التغير في الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال
13,638	21,512	الأرباح او الخسائر
(3,000)	-	حيازة استثمارات محتفظ بها للإستحقاق
19,135	8,433	التغير في المبالغ المستحقة من الاطراف ذات العلاقة
(51,968)	29,673	التغير في الموجودات الأخرى
37,268	(38,619)	التغير في المبالغ المستحقة للإطراف ذات العلاقة
(28,826)	(6,611)	التغير في المطلوبات الأخرى
(1,550)	(28,350)	حيازة موجودات مالية متاحة للبيع
68,419	7,022	استبعاد موجودات مالية متاحة للبيع
1,755	(14,215)	التغير في استثمارات في شركات تحسب وفقاً لحقوق الملكية
107,520	4,882	صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
(89,223)	(13,102)	الأنشطة الاستثمارية
		حيازة عقارات ومعدات
85	706	متحصلات من استبعاد عقارات ومعدات
-	(2,118)	شراء عقارات استثمارية
(82,173)	(7,306)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
(25,000)	-	الأنشطة التمويلية
		سداد قروض
-	10,000	متحصلات من قرض لأجل
25,000	-	متحصلات من تحرير ودائع مصرفية
(30,278)	(60,540)	توزيعات ارباح ومكافآت مدفوعة
4,009	50,128	مساهمة إضافية من حقوق الأقلية
1,514	-	الحركة في برنامج خيارات أسهم الموظفين
(24,755)	(412)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(6,373)	(10,044)	النقص في النقد وما يعادله
238,158	231,785	النقد وما يعادله في 1 ابريل

بيان الدخل الموحد

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

أ) أساس التوحيد (تابع)

(5) المعاملات المحذوفة عند التوحيد

يتم حذف الأرصدة والمعاملات الداخلية ضمن شركات المجموعة مع أية أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن المعاملات الداخلية للمجموعة عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. ويتم حذف الأرباح غير المحققة الناتجة عن المعاملات مع الشركات المستثمر بها وفقاً لحقوق الملكية مقابل الاستثمارات وذلك إلى حد حصة المجموعة في الشركة المستثمر بها. كما يتم حذف الخسائر غير المحققة بنفس طريقة الأرباح غير المحققة ولكن إلى الحد الذي لا يكون فيه دليل على انخفاض القيمة.

ب) المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى العملة التشغيلية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملة الأجنبية بتاريخ إصدار التقرير إلى العملة التشغيلية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. وتتمثل أرباح أو خسائر الصرف من البنود المالية بالفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة التشغيلية في بداية الفترة، بعد تسويتها لتعكس المبالغ المدفوعة خلال الفترة، والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية محولة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في نهاية الفترة. ويتم الاعتراف بفرق صرف العملات الأجنبية الناشئة من التحويل ضمن بيان الدخل الموحد. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملة الأجنبية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة إلى العملة التشغيلية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. ويتم الاعتراف بفرق صرف العملات الأجنبية الناشئة من التحويل ضمن بيان الدخل الموحد باستثناء الفروق الناشئة من تحويل أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع.

ج) الإيرادات

(1) إيرادات الرسوم والخدمات

تتمثل إيرادات الاتعاب بالإيرادات المحققة من الخدمات المقدمة من قبل المجموعة خلال السنة، ويتم الاعتراف بها على أساس الاستحقاق، عندما يتم تقديم الخدمات ولا يكون هناك شكوك هامة حول استرداد المبالغ المستحقة. يتم الاعتراف بالاتعاب المكتسبة مقابل تنفيذ معاملات هامة كإيرادات عندما يتم الانتهاء من الأعمال الهامة المتعلقة بهذه المعاملات.

تتمثل إيرادات الرسوم والخدمات المتعلقة بالأنشطة الفندقية بالمبالغ المصدر لها فاتورة المتعلقة بالغرف والخدمات الأخرى المقدمة من قبل الأعمال الفندقية للمجموعة والماكولات والمشروبات المباعة خلال السنة، بما في ذلك رسوم الخدمة، صافية من الخصومات. ويتم الاعتراف بالإيرادات كخدمات يتم تقديمها. ويتم احتساب إيرادات الأيجار من المستأجرين على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الأيجار بصورة مستمرة.

(2) إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح المتعلقة باستثمارات الأسهم المتاجر بها في البورصة والإيرادات الموزعة من استثمارات الأسهم الخاصة والصناديق الاستثمارية الأخرى ضمن بيان الدخل الموحد، عندما يتم إقرار الحق في استلام الدفعات.



بيان الدخل الموحد

3 السياسات المحاسبية الهامة

لقد تم تطبيق السياسات المحاسبية الواردة أدناه بصورة متسقة على كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة ، كما تم تطبيقها بصورة متسقة من قبل شركات المجموعة.

أ) أساس التوحيد

(1) الشركات التابعة

تتمثل الشركات التابعة بتلك الشركات التي تخضع لسيطرة المجموعة. وتتمثل السيطرة عندما يكون لدى المجموعة القدرة على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية لشركة ما بفرض الحصول على فوائدها من أنشطتها. وعند تقييم تلك السيطرة ، يتم الأخذ بالاعتبار حقوق التصويت الممكنة القابلة للممارسة أو التحويل في الوقت الراهن. ويتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ بدء السيطرة وحتى تاريخ انتهاء تلك السيطرة. ولقد تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما إقتضت الحاجة لكي تتوافق مع سياسات المجموعة.

(2) الشركات ذات الأغراض الخاصة

قامت المجموعة بتأسيس عدد من الشركات ذات الأغراض الخاصة وذلك لأغراض المتاجرة والاستثمار. يتم توحيد الشركة ذات الأغراض الخاصة بناءً على تقييم ماهية علاقة المجموعة مع الشركات الخاصة وتقييم المخاطر والإميازات ، وتعتقد المجموعة بأنها تسيطر على الشركة ذات الأغراض الخاصة. إن الشركات الخاصة المسيطر عليها من قبل المجموعة بموجب أحكام تقرر قيوداً صارمة على قدرة إدارة الشركات ذات الأغراض الخاصة على صنع القرارات مما أدى إلى حصول المجموعة على كافة الامتيازات ذات الصلة بعمليات الشركات ذات الأغراض الخاصة وصافي موجوداتها، وتعرضها لأحداث مخاطر أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، والإحتفاظ بمعظم مخاطر الملكية والأعمار الإنتاجية المرتبطة بالشركة ذات الأغراض الخاصة أو موجوداتها.

(3) الشركات الزميلة

تتمثل الشركات الزميلة بتلك الشركات التي لدى المجموعة تأثيراً هاماً ، لكن ليست سيطرة ، على سياساتها المالية والتشغيلية. ويتم إدراج الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وتشتمل هذه البيانات المالية الموحدة على حصة المجموعة من إيرادات ومصروفات الشركات الزميلة من التاريخ الذي بدأ فيه ذلك التأثير الهام إلى التاريخ الذي ينتهي فيه ذلك التأثير الهام. عندما تزيد حصة المجموعة من الخسائر عن حصتها في شركة زميلة يتم احتسابها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ، يتم تخفيض القيمة المرحلة لتلك الحصة إلى الصفر ، ويتوقف الاعتراف بالمزيد من الخسائر إلا إلى الحد الذي يترتب فيه التزام على المجموعة أو تقوم المجموعة بدفع مبالغ بالنيابة عن الشركة الزميلة المعنية.

(4) الشركات المسيطر عليها بصورة مشتركة

تتمثل الائتلافات المشتركة بتلك الشركات التي لدى المجموعة سيطرة مشتركة على أنشطتها بموجب اتفاقية تعاقدية وتتطلب موافقة كافة الأطراف لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والمالية والتشغيلية. وتشتمل هذه البيانات المالية الموحدة على حصة المجموعة في صافي أصول تلك الشركات محسوبة باستخدام طريقة حقوق الملكية وذلك من تاريخ بدء السيطرة المشتركة وحتى تاريخ انتهائها.

بيان الدخل الموحد

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(د) الأدوات المالية (تابع)

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (تابع)

يتم احتساب عمليات شراء وبيع الموجودات المالية التي تتم بالطرق الاعتيادية في تاريخ المتاجرة ، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق

عندما يكون للمجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بسندات الدين لحين استحقاقها ، يتم تصنيف هذه السندات كمحتفظ بها حتى الإستحقاق. ويتم قياس الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، ناقصاً خسائر انخفاض القيمة.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

يتم تصنيف استثمارات المجموعة في بعض الأوراق المالية على أنها استثمارات متاحة للبيع. لاحقاً للاعتراف المبدئي ، يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات التي تطرأ عليها ، باستثناء خسائر انخفاض القيمة ، مباشرة ضمن حقوق الملكية. عندما يتم إيقاف الاعتراف باستثمار ما ، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المدرجة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد. هذا ويتم ترحيل الاستثمارات في سندات الملكية بالتكلفة عندما لا يمكن تحديد قيمة العرض بصورة موثوقة.

أخرى

يتم قياس الأدوات المالية الأخرى غير المشتقة بالتكلفة المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، ناقصاً أي خسائر لانخفاض القيمة.

إن السياسات المحاسبية الخاصة بإيرادات ومصروفات الفائدة يتم بيانها في إيضاح 3 (ج) (4).

(هـ) العقارات الاستثمارية

تتمثل العقارات الاستثمارية بالعقارات المحتفظ بها من قبل المجموعة إما بفرض الحصول على إيرادات تأجيرية أو بفرض زيادة قيمة رأس المال أو لكلا الأمرين ، ولكن ليس لغرض البيع خلال سياق الأعمال الاعتيادية أو لغرض استخدامها في إنتاج أو توريد بضائع أو خدمات أو لاي أغراض إدارية. يتم قياس العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي تغييرات تطرأ عليها ضمن بيان الدخل الموحد.

(و) العقارات والمعدات

يتم بيان بنود العقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة ، في حال وجودها. وتشتمل التكلفة على التكاليف المنسوبة مباشرة إلى حيازة الموجودات. إن البرامج المشتراة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من تشغيل المعدات ذات الصلة تتم رسملتها كجزء من تلك المعدات.



بيان الدخل الموحد

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الإيرادات (تابع)

(3) المنح الحكومية

يتم قياس المنح الحكومية غير المشروطة المتعلقة بالموجودات غير المالية بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بها ضمن بيان الدخل الموحد عندما تصبح المنحة مستحقة القبض.

(4) إيرادات ومصروفات الفائدة

تشتمل إيرادات الفائدة على الإيرادات من الحسابات تحت الطلب وحسابات الودائع ويتم الاعتراف بها ضمن بيان الدخل الموحد عندما تستحق وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تشتمل مصروفات الفائدة على تكاليف الاقتراض على القروض ويتم الاعتراف بها ضمن بيان الدخل الموحد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(د) الأدوات المالية

(1) الأدوات المالية غير المشتقة

تشتمل الأدوات المالية غير المشتقة على الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق والذمم المدينة والنقد وما يعادله والقروض والسلفيات والذمم الدائنة والمصروفات المستحقة والمبالغ المستحقة من / إلى الأطراف ذات العلاقة.

يتم الاعتراف بالأداة المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بتلك الأداة. ويتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي حقوق المجموعة التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من تلك الموجودات المالية ، أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الموجودات المالية إلى طرف آخر بدون الاحتفاظ بالسيطرة أو بكافة مخاطر وامتيازات تلك الموجودات. ويتم إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تنتهي التزامات المجموعة المحددة في العقد أو عندما يتم الإيفاء بها أو إلغاؤها.

يتم الاعتراف بالأدوات المالية بصورة مبدئية بالقيمة العادلة زائداً ، بالنسبة للأدوات غير المبينة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، أية تكاليف منسوبة بصورة مباشرة للمعاملة ، باستثناء ما هو موضح أدناه.

النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على نقد وأرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل.

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف أداة ما ضمن الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو إذا تم تحديدها كذلك عند الاعتراف المبدئي بها. يتم تحديد الأدوات المالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت المجموعة تقوم بإدارة تلك الاستثمارات وتقوم باتخاذ قرارات البيع والشراء اعتماداً على القيمة العادلة لتلك الأدوات ، وفقاً لسياسة المجموعة في إدارة المخاطر أو السياسة الاستراتيجية الاستثمارية. عند الاعتراف المبدئي ، يتم الاعتراف بالتكاليف المنسوبة للمعاملة بالإستحواذ ضمن بيان الدخل الموحد عندما يتم تكبدها. إن الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغيرات تطرأ عليها ضمن بيان الدخل الموحد.

بيان الدخل الموحد

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ط) انخفاض القيمة

(1) الموجودات المالية

تعتبر الموجودات المالية قد تعرضت لانخفاض القيمة في حال كان هناك دليل موضوعي يفيد بوقوع حدث أو أكثر ذو تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات. يتم احتساب خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة على أنها الفرق بين القيمة المرحلة لتلك الموجودات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي. ويتم احتساب خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع اعتماداً على قيمتها العادلة الحالية.

يتم الاعتراف بكافة خسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. ويتم تحويل الخسائر المتراكمة فيما يتعلق بالموجودات المالية المتاحة للبيع التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد.

يتم عكس خسائر انخفاض القيمة إذا كان من الممكن ربط هذا العكس بصورة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة. بالنسبة للموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية المتاحة للبيع التي تعتبر أدوات دين ، يتم الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع التي تعتبر أدوات حقوق ملكية ، يتم الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية.

(2) الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم المرحلة للموجودات غير المالية للمجموعة ، عدا العقارات الاستثمارية ، بتاريخ كل ميزانية عمومية لمعرفة ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. وفي حالة وجود مؤشر على ذلك ، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة إذا زادت القيمة المرحلة لأصل ما عن قيمته القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما بقيمته للإستخدام الحالي أو قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع ، أيهما أكبر. عند تقدير القيمة للإستخدام الحالي ، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام سعر الخصم الذي يعكس تقييمات السوق الحالية لقيمة المال في الوقت المعني والمخاطر ذات الصلة بالموجودات.

يتم تقييم خسائر انخفاض القيمة التي تم الاعتراف بها في فترات سابقة بتاريخ كل إصدار تقرير لتحديد أي مؤشر على أن الخسارة قد انخفضت أو لم تعد هناك خسارة. ويتم عكس خسائر انخفاض القيمة إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد. ويتم عكس خسائر انخفاض القيمة فقط إلى المدى الذي لا تتجاوز معه القيمة المرحلة للأصل عن القيمة التي كان من الممكن تحديدها ، صافية من الاستهلاك أو الإطفاء ، في حال لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

(ي) تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين ، المتضمن في الذمم الدائنة الأخرى ، وفقاً لقانون العمل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة ويرتكز على أساس الالتزام الذي قد ينشأ فيما لو تم إنهاء خدمة جميع العاملين بتاريخ إصدار التقرير.

لا يتم إجراء تقييم اكتواري فيما يتعلق بتعويضات نهاية الخدمة للعاملين حيث لا تتوقع الإدارة أن يكون صافي تأثير معدل الخصم ومستوى الرواتب والتعويضات المستقبلية على القيمة الحالية للالتزامات المتعلقة بالتعويضات هاما.



بيان الدخل الموحد

(و) العقارات والمعدات (تابع)

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أي جزء من أحد بنود العقارات والمعدات ضمن القيمة المرحلة للأصل المعني إذا كان من الأغلب أن تتدفق الفوائد الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في ذلك الجزء إلى المجموعة ، ويكون من الممكن قياس تكلفة ذلك الجزء بصورة موثوقة. يتم الاعتراف بتكاليف عمليات الصيانة اليومية للعقارات والمعدات ضمن بيان الدخل الموحد عندما يتم تكبدها.

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن بيان الدخل الموحد على أقساط متساوية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لبنود العقارات والمعدات. لا يتم الاعتراف بمصاريف استهلاك خاصة بالأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للفترة الحالية والفترات المقارنة:

السنوات	
20	مباني
4 - 3	تحسينات على عقارات مستأجرة
4 - 3	أثاث وتركيبات
4 - 2	معدات مكتبية
5 - 3	سيارات

يتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ إصدار كل تقرير.

(ز) الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز

تقوم المجموعة برسمة كافة التكاليف المتعلقة بالموجودات كأعمال رأسمالية قيد الإنجاز حتى تاريخ انجاز وتشغيل هذه الموجودات. يتم تحويل التكاليف من الاعمال الرأسمالية قيد الانجاز إلى فئة الموجودات المناسبة عند الانجاز والتشغيل. ويتم اطفائها على مدى اعمارها الانتاجية من تاريخ الانجاز والتشغيل.

(ح) الموجودات غير الملموسة

الاعتراف والقياس

تشتمل الموجودات غير الملموسة على برامج الحاسب الآلي التي لا تعتبر جزء لا يتجزأ من مكونات أجهزة الحاسب الآلي ذات الصلة.

يتم قياس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها من قبل المجموعة والتي يكون لها أعمار إنتاجية محددة بالتكلفة ناقصا الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة ، في حال وجودها.

الإطفاء

يتم الاعتراف بالإطفاء ضمن بيان الدخل الموحد على أقساط متساوية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات غير الملموسة وذلك من التاريخ الذي تصبح فيه الموجودات غير الملموسة متاحة للاستخدام.

بيان الدخل الموحد

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ن) التعديلات الجديدة على المعايير المحاسبية التي لم يتم تطبيقها حتى الآن (تابع)
سوف يتم تطبيق المعيار رقم (3) المعدل من معايير التقارير المالية الدولية والذي سيصبح إلزامي على البيانات المالية الموحدة للمجموعة لسنة 2011 ، بأثر مستقبلي وبذلك لن يكون له تأثير على الفترات السابقة في البيانات المالية للمجموعة لسنة 2010 .

المعيار رقم (1) المعدل من المعايير المحاسبية الدولية - عرض البيانات المالية (2007) : ويقدم بند «إجمالي الدخل الشامل» ، والذي يمثل التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة ما خلاف تلك التغيرات التي تنتج من المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين. ويجوز عرض إجمالي الدخل الشامل في بيان واحد للدخل الشامل (يتم دمج كل من بيان الدخل وتغيرات غير المالكين في حقوق الملكية في بيان واحد) ، أو في بيانين منفصلين أحدهما بيان الدخل والآخر بيان منفصل للدخل الشامل. ومن المتوقع أن يكون للمعيار رقم (1) المعدل من المعايير المحاسبية الدولية والذي أصبح إلزامياً للبيانات المالية الموحدة للمجموعة لسنة 2010 ، تأثيراً هاماً على عرض البيانات المالية الموحدة حيث أن المجموعة تخطط لتقديم إجمالي دخل شامل في بيان واحد للدخل الشامل وذلك للبيانات المالية الموحدة الخاصة بها لسنة 2010 .

المعيار رقم (23) من المعايير المحاسبية الدولية المعدل - تكاليف الاقتراض - يحذف خيار احتساب تكاليف الاقتراض كمصروفات ويتطلب أن تقوم المنشأة برسملة تكاليف الاقتراض المنسوبة بصورة مباشرة إلى حيازة أو إنشاء أو إنتاج موجودات مؤهلة كجزء من تكلفة تلك الموجودات. سوف يصبح المعيار رقم 23 المعدل من المعايير المحاسبية الدولية إلزامياً للبيانات المالية الموحدة للمجموعة لسنة 2010 وسوف يشكل تغييراً في السياسة المحاسبية للمجموعة. وفقاً للمتطلبات الانتقالية ، سوف تقوم المجموعة بتطبيق المعيار رقم 23 من المعايير المحاسبية المعدل للموجودات يتم رسملة تكاليف الاقتراض الخاصة بها ابتداءً من أو بعد تاريخ تفعيل هذا المعيار.

المعيار رقم (27) المعدل من المعايير المحاسبية الدولية - البيانات المالية الموحدة والمنفصلة (2008) : يتطلب احتساب تغييرات في حصص الملكية بشركة تابعة ما والتي تحدث دون فقد السيطرة ، لكي يتم الاعتراف بها كعمالة ضمن حقوق الملكية. عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة ما ، فإنه يتم قياس أي حصص مستبقاة في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة بالخسائر والأرباح المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر. ليس من المتوقع لتعديلات المعيار رقم 27 من المعايير المحاسبية الدولية ، والذي سوف يصبح إلزامياً على البيانات المالية الموحدة للمجموعة لسنة 2011 ، أن يكون لها تأثيراً هاماً على البيانات المالية الموحدة.

4 تحديد القيم العادلة

تتطلب بعض السياسات المحاسبية والإفصاحات للمجموعة تحديد القيم العادلة لكل من الموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية. وقد تم تحديد القيم العادلة لأغراض القياس و / أو الإفصاح اعتماداً على الطرق التالية. حيثما أمكن ، يتم الإفصاح عن بعض المعلومات الإضافية حول الافتراضات الموضوعية عند تحديد القيم العادلة في الإفصاحات الخاصة بتلك الموجودات والمطلوبات.

(1) العقارات والمعدات

إن القيمة العادلة للعقارات والمعدات المعترف بها نتيجة دمج الأعمال تركز على القيم السوقية. وتتمثل القيمة السوقية للعقارات بالقيمة المقدرة التي يمكن تبادل العقار بها في تاريخ التقييم بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع بموجب معاملة يتم إبرامها وفقاً لشروط السوق الاعتيادية بعد إجراء تسويق جيد بحيث يبرم الطرفان المعاملة عن دراية تامة ودون إرغام. وترتكز القيمة السوقية لبنود العقارات والمعدات على الأسعار السوقية المدرجة لبنود مماثلة.



بيان الدخل الموحد

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

3 السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ك) معاملات دفع مرتكزة على الاسهم

يتم الاعتراف بالقيمة العادلة لاسهم الاداء وعقود الخيارات الممنوحة إلى الموظفين كمصروفات موظفين ، في تاريخ المنح مع زيادة مماثلة في حقوق الملكية وذلك على مدى الفترة التي يصبح فيها الموظفون مستحقين بصورة غير مشروطة لاسهم الاداء وعقود الخيارات. يتم تعديل قيمة المصروفات المعترف بها لتبين عدد الاسهم / العقود.

(ل) دفعات الإيجار

يتم الاعتراف بالمبالغ التي يتم دفعها بموجب عقود الايجار التشغيلية ضمن بيان الدخل الموحد على أقساط متساوية على مدى فترة عقد الايجار. ويتم الاعتراف بحوافز عقد الايجار المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروفات عقد الايجار على مدى فترة عقد الايجار.

(م) دمج الأعمال

يتم استخدام الطريقة المحاسبية الخاصة بالشراء لاحتساب استحواذ المجموعة على شركات تابعة. ويتم قياس تكلفة الاستحواذ بالقيمة العادلة للثمن المدفوع في تاريخ البيع مع التكاليف المنسوبة مباشرة إلى هذا الاستحواذ. ويتم قياس الموجودات والمطلوبات والالتزامات الطارئة المستحوذ عليها والتي يمكن تحديدها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاستحواذ. ويتم بيان الزيادة في القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات الطارئة المستحوذ عليها والتي يمكن تحديدها عن تكلفة الاستحواذ كشهرة تجارية سلبية ويتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الدخل الموحد.

(ن) التعديلات الجديدة على المعايير المحاسبية التي لم يتم تطبيقها حتى الآن

فيما يلي عدد من المعايير الجديدة والتفسيرات الغير سارية للسنة المنتهية في 31 مارس 2009 ، ولم يتم تطبيقها في اعداد هذه البيانات المالية الموحدة:

التعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (2) - الدفع على شكل السهم: شروط المنح والإلغاء ، يوضح تعريف شروط المنح والإلغاء ، ويقدم مفهوم شروط عدم المنح والتي تعكس في القيمة العادلة لتاريخ المنح حيث يقدم معالجة محاسبية لشروط عدم المنح والإلغاءات. وسوف تصبح التعديلات على المعيار المحاسبية الدولي رقم (2) إلزامية للمجموعة في البيان المالي الموحد لسنة 2010 ، مع التطبيق بأثر رجعي. وتقوم المجموعة حالياً بتقييم التأثير المحتمل لهذا التعديل.

المعيار رقم (3) المعدل من معايير التقارير المالية الدولية - دمج الأعمال (2008): يقدم التغيرات التالية التي يحتمل ان تكون ذات صلة بعمليات المجموعة:

لقد اتسع تعريف الأعمال ، مما قد يؤدي إلى المزيد من الاستحواذات التي يتم التعامل معها كبنود دمج للأعمال.

سوف يتم قياس مقدار القيمة الطارئة بالقيمة العادلة ، مع تغيرات لاحقة في القيمة العادلة المعترف بها ضمن الأرباح والخسائر.

سوف يتم احتساب تكاليف المعاملات ، خلاف تكاليف إصدار الأسهم وإصدار الديون ، كمصروفات عند تكبدها.

سوف يتم قياس أي فوائد سابقة من البند المستحوذ عليه بالقيمة العادلة ، مع الأرباح والخسائر ذات الصلة المعترف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر.

سوف يتم قياس حقوق الأقلية غير المراقبة بالقيمة العادلة أو بحقوقها التناسبية ضمن الموجودات والمطلوبات المحددة في البند المستحوذ عليه ، لكل معاملة على حده.

بيان الدخل الموحد

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مقدمة ونظرة عامة (تابع)

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرضات المجموعة لكل من المخاطر المبيّنة أعلاه ، ويصف أغراض المجموعة وسياساتها والطرق المستخدمة من قبلها لقياس وإدارة المخاطر وإدارة المجموعة لرأس المال. كما يتم إدراج الإفصاحات الكمية في هذه البيانات المالية الموحدة. يكون مجلس الإدارة مسؤولاً بصورة عامة عن وضع ومتابعة الإطار العام لإدارة المجموعة للمخاطر. يتم وضع سياسات إدارة المجموعة للمخاطر لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المجموعة لوضع الحدود والأنظمة الرقابية المناسبة للمخاطر ومراقبة المخاطر والالتزام بتلك الحدود. هذا وتتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لعكس التغيرات في ظروف السوق وأنشطة المجموعة.

(ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر تعرض المجموعة لخسائر مالية في حال لم يتمكن العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية ، وهي تنشأ بصورة رئيسية من المبالغ المستحقة للمجموعة من العملاء والأوراق المالية الاستثمارية. تمثل القيمة المرحلة للموجودات المالية التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان. فيما يلي كانت التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان في تاريخ اصدار التقرير:

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
230,312	221,596	أرصدة لدى البنوك
-	7,750	استثمارات متاحة للبيع
3,000	3,000	استثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
17,848	9,415	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة
80,756	24,836	موجودات أخرى
331,916	266,597	

الأرصدة لدى البنوك

تقوم المجموعة بإيداع النقد لدى بنوك تجارية ذات سمعة جيدة. الذمم المدينة

يتأثر تعرض الشركة لمخاطر الائتمان بصورة رئيسية بالسماوات الفردية لكل عميل. إن التوزيع الجغرافي لقاعدة عملاء الشركة ، بما في ذلك مخاطر عجز الأنشطة التي يزاولها العملاء أو الدولة التي يزاول فيها العملاء أنشطتهم ، يؤثر بشكل أقل على مخاطر الائتمان. إن مخاطر الائتمان المتعلقة بالذمم المدينة حسب الموقع الجغرافي في تاريخ اصدار التقرير كانت مركزة في دولة الإمارات العربية المتحدة.



بيان الدخل الموحد

4 تحديد القيم العادلة (تابع)

(2) العقارات الاستثمارية

ان شركة المستثمر الوطني لادارة العقارات ذ م م ، هي منشأة تابعة للمجموعة لديها المؤهلات المهنية المناسبة المعترف بها ولديها خبرة مناسبة يتم استخدامها لتحديد قيم العقارات الاستثمارية قيد التقييم. وترتكز القيمة العادلة على القيمة السوقية وهي القيمة المقدرة التي يمكن تبادل العقار بها في تاريخ التقييم بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع بموجب معاملة يتم إبرامها وفقاً لشروط السوق الاعتيادية بعد التسويق الجيد بحيث يبرم الطرفان المعاملة عن دراية تامة ودون إرغام.

(3) الاستثمارات في الأوراق المالية الخاصة بحقوق الملكية والصناديق الاستثمارية

يتم تحديد القيم العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالرجوع إلى سعر الشراء المدرج لها في تاريخ إصدار التقرير. يتم قيد الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية غير المدرجة بالقيمة الصافية للموجودات في كل وحدة والتي يتم تقريرها من قبل إدارة كل صندوق. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق لغرض الإفصاح فقط.

(4) الذمم المدينة

يتم تقدير القيمة العادلة للذمم المدينة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخضومة بسعر الفائدة السائد في السوق في تاريخ إصدار التقرير.

(5) القروض والمطلوبات الأخرى

يتم احتساب القيمة العادلة ، التي يتم تحديدها لأغراض الإفصاح ، بناء على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمبلغ الأصلي والفائدة مخضومة بسعر الفائدة السائد في السوق في تاريخ إصدار التقرير.

(6) معاملات دفع مرتكزة على الأسهم

يتم قياس القيمة العادلة لعقود الخيارات الخاصة بأسهم الموظفين باستخدام نموذج «بلاك سكوولز» الخاص بتقييم عقود الخيارات. تشتمل معطيات القياس على سعر السهم في تاريخ القياس وسعر تداول الاداة والتقلب المتوقع والمتوسط المرجح للأعمار المتوقعة للادوات وتوزيعات الأرباح المتوقعة وأسعار الفائدة التي لا تتطوي على مخاطر. لا يؤخذ بالاعتبار عند تحديد القيمة العادلة ، خدمات وشروط الاداء غير المرتبطة بالسوق المرفقة بهذه المعاملة.

5 إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ونظرة عامة

إن المجموعة معرضة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها أدوات مالية:

مخاطر الائتمان

مخاطر السيولة

مخاطر السوق

المخاطر التشغيلية

بيان الدخل الموحد

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السيولة (تابع)

فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية بما في ذلك دفعات الفوائد المقدرة ، إن وجدت:

أكثر من 5 سنوات	من سنة حتى 5 سنوات	من 3 شهور حتى سنة واحدة	حتى 3 شهور	الإجمالي	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
					31 مارس 2009
					المطلوبات مبالغ مستحقة إلى اطراف
-	-	-	97	97	ذات علاقة
-	-	23,491	-	23,491	ذمم دائنة
-	-	23,491	97	23,588	إجمالي المطلوبات
=====	=====	=====	=====	=====	31 مارس 2008
					المطلوبات مبالغ مستحقة إلى اطراف
38,422	-	-	294	38,716	ذات علاقة
-	-	28,040	-	28,040	ذمم دائنة
38,422	-	28,040	294	66,756	إجمالي المطلوبات
=====	=====	=====	=====	=====	

(د) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق بتلك المخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم التي تؤثر على إيرادات المجموعة أو قيمة أدواتها المالية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السوق بهدف إدارة والتحكم في التعرض لمخاطر السوق ضمن الحدود المقبولة مع تحقيق أعلى عائد ممكن.

مخاطر العملات

إن المجموعة معرضة لمخاطر العملات الأجنبية بصورة رئيسية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بعملة غير العملة التشغيلية لشركات المجموعة ، وتمثل أساساً بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي أيضاً.

لا يتم تغطية استثمارات المجموعة في الشركات التابعة حيث أن أوضاع التعرض لتلك المعاملات تعتبر ذات طبيعة طويلة الأجل.

إن تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية محدود حيث أن جزء هام من المعاملات والموجودات والمطلوبات المالية يتم بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي كما أن سعر صرف الدرهم الإماراتي ثابت أمام الدولار الأمريكي منذ 1980.



بيان الدخل الموحد

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

فيما يلي كانت أعمار الذمم المدينة بتاريخ اصدار التقرير:

مخصص	الإجمالي	مخصص	الإجمالي	
انخفاض القيمة		انخفاض القيمة		
2008	2008	2009	2009	
درهم	درهم	درهم	درهم	
-	13,227	-	9,542	لم تتجاوز موعد استحقاقها
-	5,856	-	9,027	فترة لا تتجاوز 90 يوماً
10,916	19,437	13,558	15,329	أكثر من 90 يوماً
10,916	38,520	13,558	33,898	
=====	=====	=====	=====	

تقوم المجموعة بتكوين مخصص لانخفاض القيمة والذي يمثل تقديرها للخسائر المتكبدة فيما يتعلق بالذمم المدينة التجارية والأخرى. إن العنصر الرئيسي لهذا المخصص هو عنصر الخسارة المحدد المتعلق بالتعرضات الفردية. فيما يلي كانت الحركة في مخصص انخفاض القيمة للذمم المدينة خلال السنة:

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
1,319	10,916	في 1 أبريل
9,676	3,081	المحمل خلال السنة
(79)	(439)	المشطوب خلال السنة
10,916	13,558	في 31 مارس
=====	=====	

في تاريخ الميزانية العمومية ، يكون المبلغ المستحق من الأطراف ذات العلاقة مستحقاً لفترة أقل من سنة. تاريخياً ، لم يكن للمجموعة ديون معدومة من الأطراف ذات العلاقة. تشمل الموجودات الأخرى على دفعات مقدمة بقيمة 31 ألف درهم و تعتبر قابلة للاسترداد بالكامل (2008: 51 مليون درهم).

(ج) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بالمخاطر الناتجة عن عدم قدرة المجموعة عن الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. تتمثل سياسة المجموعة لإدارة السيولة بضمان امتلاكها دائماً سيولة كافية ، لأطول فترة ممكنة ، للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها في ظل الظروف العادية والظروف الصعبة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو تعرض سمعة المجموعة للخطر. تسعى المجموعة إلى ضمان أن يكون لديها النقد الكافي المطلوب للإيفاء بالمصروفات التشغيلية المتوقعة لفترة 90 يوماً ، بما في ذلك الوفاء بالتزامات المالية ، باستثناء التأثير المحتمل للظروف القصوى التي لا يمكن التنبؤ بها مثل الكوارث الطبيعية.

بيان الدخل الموحد

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(هـ) المخاطر التشغيلية (تابع)

إن هدف المجموعة هو إدارة المخاطر التشغيلية وذلك من خلال خلق توازن بين تجنب الخسائر المالية التي تلحق بسمعة المجموعة وإجمالي التكاليف الفعلية للأضرار وكذلك تجنب الإجراءات الرقابية التي تقيد المبادرة والابتكار. تقع المسؤولية الأولية عن تصميم وتطبيق الانظمة الرقابية لمواجهة المخاطر التشغيلية على عاتق رئيس كل قسم على أن يتم الاشراف على ذلك بصورة عامة من قبل مجلس الإدارة.

(و) إدارة رأس المال

تقتضي سياسة مجلس الإدارة بالاحتفاظ بقاعدة قوية لرأس المال بغرض كسب ثقة المستثمر والمقترض والسوق وكذلك ضمان التطور المستقبلي للأعمال. يقوم مجلس الإدارة بمراقبة عائد رأس المال ومستوى توزيعات الأرباح المستحقة للمساهمين.

وفقاً للقانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984، يجب ألا يقل رأس مال الشركة عن 2 مليون درهم. وقد التزمت الشركة بهذا القانون طوال السنة. لم تكن هناك تغيرات في منهج المجموعة بشأن إدارة رأس المال خلال السنة.

6 شركات المجموعة

تشتمل هذه البيانات المالية الموحدة على المركز المالي ونتائج أعمال الشركات الواردة أدناه كما في للسنة المنتهية في 31 مارس 2009:

نسبة الملكية		بلد التأسيس	الشركة
2008	2009		
%100	%100	الإمارات	يونايتد كابييتال ذ.م.م. (1)
%100	%100	الإمارات	فالكون كابييتال ذ.م.م. (1)
%100	%100	الإمارات	فيدلتي انضست ذ.م.م. (1)
%100	%100	الإمارات	فيدلتي ترست ذ.م.م. (1)
%100	%100	الإمارات	فالكون انفستمننتس ذ.م.م. (1)
%100	%100	الإمارات	بلو تشيب كابييتال ذ.م.م. (1)
%100	%100	الإمارات	الظفرة كابييتال ذ.م.م. (1)
%46	%46	الإمارات	ناس يونايتد هيلث كير سرفيسز ذ.م.م. (1) و (6)
%100	%100	الإمارات	تي إن إي ريال استيت انفستمننتس كومبني ذ.م.م. (1)
%100	%100	الإمارات	أب تاون مانجمينت ذ.م.م. (1)
%100	%100	الإمارات	أب تاون انفستمننت ذ.م.م. (1)
%100	%100	الإمارات	مين لاند انفستمننت ذ.م.م. (1)
%33, 33	%66, 67	الإمارات	مين لاند مانجمينت ذ.م.م. (1)
%83, 33	-	البحرين	صندوق المستثمر الوطني لتطوير العقارات (1)
%100	%100	لوكسمبرج	تي إن إي إتش (لوكسمبرج) جنرال بارترز إس.إيه.آر.إل. (2)
%100	%100	البحرين	صندوق المستثمر الوطني لتطوير العقارات بي.إس.سي (2)
%100	%100	جزر الكايمان	المستثمر الوطني كابييتال بارترز ليمنت (2)
%100	%100	جزر الكايمان	المستثمر الوطني جنرال بارترز ليمنت (2)
%100	%100	الإمارات	المستثمر الوطني (دبي) ليمنت (3)



بيان الدخل الموحد

5 إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة

تشأ مخاطر أسعار الفائدة من الأدوات المالية التي تحمل فائدة ، وتعكس احتمالية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة بصورة سلبية على قيمة الأدوات المالية والإيرادات والمصروفات ذات الصلة.

فيما يلي كان البيان الموجز لأسعار الفائدة للأدوات المالية للمجموعة التي تخضع لفائدة في تاريخ اصدار التقرير:

القيم المرحلة	
2008	2009
ألف درهم	ألف درهم
	الأصول
116 , 519	193 , 456
	النقد و الأرصدة لدى البنوك
19 , 018	17 , 841
	موجودات مالية بالقيمة العادلة من
-	خلال الأرباح و الخسائر
	موجودات مالية ماحة للبيع
135 , 537	219 , 047
=====	=====
	المطلوبات
-	10 , 000
	قروض لأجل
-	10 , 000
=====	=====

مخاطر أسعار السوق الأخرى

تتمثل مخاطر الأسعار الأخرى بتلك المخاطر الناتجة عن تقلب قيمة الأدوات نتيجة التغيرات في أسعار السوق (بخلاف تلك الناتجة عن مخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر العملات) ، سواء كانت نتيجة عوامل متعلقة باستثمار فردي أو مصدره أو بكافة العوامل التي تؤثر على كافة الأدوات التي يتم المتاجرة بها في السوق. حيث أنه يتم ترحيل معظم الأدوات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيير في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل و/أو حقوق الملكية ، سوف تؤثر كافة التغيرات في ظروف السوق بصورة مباشرة على إيرادات الاستثمار المعترف بها ضمن بيان الدخل وإحتياطي إعادة التقييم ضمن حقوق الملكية.

يتم إدارة مخاطر الأسعار من خلال إنشاء محفظة ادوات متنوعة في قطاعات صناعية مختلفة ويتم المتاجرة بها في أسواق مختلفة. في ظل الظروف الاعتيادية ، تقوم المجموعة بالاستثمار في الادوات التجارية طبقاً للتوجيهات الاستثمارية.

(هـ) المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية بمخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة التي قد تنتج عن أسباب متنوعة مرتبطة بعمليات المجموعة والموظفين والتكنولوجيا والبنية التحتية ، وبموامل خارجية أخرى خلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك التي تنتج عن المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير المقبولة بشكل عام للسلوك التنظيمي. تنتج المخاطر التشغيلية من كافة عمليات المجموعة وتواجهها كافة وحدات الأعمال.

بيان الدخل الموحد

7 إيرادات الرسوم والخدمات

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
67,410	95,515	إيرادات استشارات وخدمات أخرى (1)
44,067	17,087	أتعاب إدارة الأصول (2)
25,816	25,297	إيرادات إيجارية ووساطة (3)
4,801	8,410	أتعاب مصرفية استثمارية (4)
225	262	أتعاب تطوير
-----	-----	
142,319	146,571	
=====	=====	

تشتمل إيرادات الخدمات الاستشارية والخدمات الأخرى على خدمات استشارات العقارات وخدمات إدارة الرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، فهي تشمل أيضاً على الإيرادات من أعمال فندق المجموعة.

تشتمل أتعاب إدارة الأصول على أتعاب الإدارة والأداء التي يتم تحميلها على الصناديق المدارة من قبل أقسام إدارة الأصول والأسهم الخاصة وإدارات العقارات. تقوم الشركة أيضاً بتقديم الخدمات الإدارية والمحاسبية والسكترارية والتسجيل للصناديق، وتحقق الشركة أتعاب إدارة وأتعاب إدارية. يعتقد أعضاء مجلس الإدارة أن تلك الترتيبات لا تعرض الشركة للالتزامات الخاصة بالصناديق.

تتعلق الإيرادات الإيجارية والإيرادات من الوساطة بعمولة الوكالة العقارية التي تكسبها إحدى الشركات التابعة. اشتملت الأتعاب المصرفية الاستثمارية على الأتعاب المحققة من قبل قسم الإستثمار البنكي وقسم الإستثمارات العقارية - والمستثمر الوطني (دبي).

8 - صافي (الخسائر) / الإيرادات من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
2,230	(128)	(خسائر) أرباح / محققة
1,480	(26,966)	(خسائر) أرباح / غير محققة
2,821	1,939	إيرادات توزيعات أرباح
-----	-----	
6,531	(25,155)	
=====	=====	



بيان الدخل الموحد

6 شركات المجموعة (تابع)

الشركة	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
		2009	2008
شركة المستثمر الوطني لإدارة العقارات ذ.م.م. (4)	الإمارات	%100	%100
الشركة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا ذ.م.م. (5)	الإمارات	%60	%60
ناس للخدمات الإدارية ذ.م.م. (6)	الإمارات	-	%51
نكستكير جلوياال المنطقة الحرة ذ.م.م. (7)	الإمارات	%51	%51
ذ ريجونال انفستور (تي أن أي كي اس آيه) (8)	المملكة العربية السعودية	%60	-
كوليرز انترناشونال (أف زي إل إل سي) (9)	الإمارات	%100	-
باناماكس ليمتد (2) و (10)	جزر الكايمان	%100	-

يتمثل النشاط الرئيسي لتلك الشركات بالاستثمار في تطوير وتأسيس وإدارة المشاريع التجارية والصناعية والعقارية والاستثمار في شركات المساهمة العامة.

تم تأسيس هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة بغرض إدارة موجودات بموجب ائتمان لصناديق استثمارية تم تأسيسها من قبل الشركة.

لقد تم تأسيس المستثمر الوطني (دبي) المحدودة بتاريخ 3 يناير 2006 ، كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في مركز دبي المالي العالمي. وتشمل الأنشطة الرئيسية للشركة بترتيب الائتمان أو الصفقات الاستثمارية بالإضافة الى تقديم الاستشارات حول المنتجات المالية والائتمانية.

يتمثل نشاط المستثمر الوطني لإدارة العقارات ذ.م.م. بتسويق وترويج وتقديم إدارة العقارات والخدمات الإستشارية والوساطة.

لقد تم تسجيل الشركة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا ذ.م.م. في 18 يوليو 1996 وقد بدأت نشاطاتها التجارية في أكتوبر 1997 وهي حالياً غير فعالة.

لقد تم تأسيس ناس للخدمات الإدارية ذ.م.م. في سنة 2001. ويتمثل عمل الشركة الأساسي بتقديم خدمات إدارة الرعاية الصحية إلى شركات التأمين وشركات التامين وشركات المؤمنة ذاتياً. خلال السنة ، تم تحويل الأسهم المحتفظ بها في شركة ناس للخدمات الإدارية ذ.م.م. إلى شركة ناس يوناييتد هيلث كير سيرفيسز ذ.م.م.

تعتقد الإدارة أن سيطرتها على نكستكير جلوياال م.ح. ذ.م.م. مؤقتة حيث أن نكستكير حالياً مؤسسة غير عاملة وسيتم تصفيتها عند حل بعض القضايا القانونية القائمة مع المؤسسين الأوليين.

تم تأسيس ذ ريجونال انفستور (”تي أن أي كي اس آيه“) في 9 فبراير 2009 بالمملكة العربية السعودية. إن الأنشطة الرئيسية للشركة متمثلة بالاستثمارات المالية وخدمات الاستشارات.

تم تأسيس كوليرز انترناشونال أف زي إل إل سي في 9 أبريل 2008 في دولة الإمارات العربية المتحدة ، تقوم الشركة بالأنشطة التسويقية والترويجية وإدارة العقارات بالإضافة إلى خدمات الاستشارات وخدمات الوساطة.

تم تأسيس باناماكس ليمتد في 24 يونيو 2006 ، وهي حالياً متوقفة من الأعمال.

بيان الدخل الموحد

13 الموجودات المالية المتاحة للبيع

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
325,989	97,269	أسهم تأسيس
134,631	97,569	صناديق أسهم
14,413	15,047	استثمارات حقوق ملكية خاصة
-	7,750	استثمارات في سندات إسلامية
-----	-----	
475,033	217,635	
(4,433)	(28,755)	ناقصاً: خسائر انخفاض القيمة
-----	-----	
470,600	188,880	
=====	=====	

فيما يلي الحركة على مخصص انخفاض القيمة المتعلقة في الاستثمارات المتاحة للبيع خلال السنة:

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
-	4,433	كما في 1 أبريل
4,433	24,322	تغييرات خلال السنة
-----	-----	
4,433	28,755	كما في 31 مارس
=====	=====	



بيان الدخل الموحد

9 الإيرادات من الموجودات المالية المتاحة للبيع

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
60,784	6,527	الأرباح المحققة
2,472	16,024	إيرادات توزيعات الأرباح
-----	-----	
63,256	22,551	
=====	=====	

10 المصروفات التشغيلية

تشتمل المصروفات التشغيلية على تكاليف الموظفين ، والتي بلغت 66,646 ألف (2008: 76,373 ألف)

11 النقد والأرصدة لدى البنوك

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
1,473	145	نقد في الصندوق
113,793	28,140	حسابات تحت الطلب وحسابات جارية
116,519	193,456	ودائع لأجل
-----	-----	
231,785	221,741	
=====	=====	

تمثل الودائع لأجل ، الودائع قصيرة الأجل لدى البنوك التجارية ، وتحمل متوسط استحقاق يقل عن ثلاثة أشهر (2008: متوسط استحقاق يقل عن ثلاثة أشهر) وتحمل أسعار فائدة تتراوح من 0,8 ٪ الى 7 ٪ سنوياً (2008: من 1,3 ٪ الى 5,2 ٪ سنوياً) .

12 الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
81,954	59,356	صناديق استثمار وتغطية
19,018	17,841	أوراق دفع رأسمالية محمية
4,337	6,600	سندات حقوق الملكية المدرجة
-----	-----	
105,309	83,797	
=====	=====	



14 الاستثمار في شركات تحتسب وفقاً لحقوق الملكية

ملخص المعلومات المالية للإستثمار في شركات تحتسب وفقاً لحقوق الملكية غير معدلة وفقاً لنسب الملكية التابعة للمجموعة

المطلوبات المتداولة ألف درهم	إجمالي الموجودات ألف درهم	الموجودات غير المتداولة ألف درهم	الموجودات المتداولة ألف درهم	نسبة الملكية %
2009				
95,585	1,609	93,976	35	مركز الخليج الوطني للأسهم والسندات ذ.م.م. (1)
350	175	175	35	شركة يوايه أي مول للتسوق ذ.م.م. (2)
26,846	22,623	4,223	40	الشركة الوطنية للترفيه ذ.م.م. (ترفيه) (3)
3,294,700	944,500	2,350,200	2,69	مجموعة دبي المتحدة ش.م.خ. (4)
150	-	150	40	الدانة ترست ذ.م.م. (5)
=====				
2008				
138,438	4,828	133,610	35	مركز الخليج الوطني للأسهم والسندات ذ.م.م. (1)
646	175	471	35	شركة يوايه أي مول للتسوق ذ.م.م. (2)
26,731	22,631	4,100	40	الشركة الوطنية للترفيه ذ.م.م. (ترفيه) (3)
1,872,440	745,803	1,126,637	4,63	مجموعة دبي المتحدة ش.م.خ. (4)
150	-	150	40	الدانة ترست ذ.م.م. (5)
73,213	53,400	19,813	33,33	ماينلاند للإدارة ذ.م.م. (6)
=====				

تم تأسيس كافة الشركات الزميلة والاتلافات المشتركة أعلاه في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تم تأسيس مركز الخليج الوطني للأسهم والسندات ذ.م.م. بتاريخ 24 أغسطس 2004 كشركة ذات مسؤولية محدودة. تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة بتقديم خدمات وساطة الأسهم في أسواق المال والسلع.

تم تأسيس شركة يوايه أي مول للتسوق ذ.م.م. بتاريخ 6 يونيو 2004 كشركة ذات مسؤولية محدودة وتم تسجيلها في إمارة أبوظبي بتاريخ 14 سبتمبر 2005. تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة بمزاولة خدمات الإنترنت وتقديم الخدمات من خلال الإنترنت بالإضافة إلى أنشطة الوساطة التجارية.

بيان الدخل الموحد

15 العقارات الاستثمارية

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
125,462	155,600	الرصيد في 1 أبريل
-	2,118	الاستحواذ
30,138	14,322	التغير في القيمة العادلة
-----	-----	
155,600	172,040	الرصيد في 31 مارس
=====	=====	

تشتمل العقارات الاستثمارية على ثلاث قطع أراضي لغرض إنشاء عقارات استثمارية عليها وبناءاً عليه تم تصنيفها كعقارات استثمارية. تم تقييم جميع قطع الأراضي الثلاث كما في 31 مارس 2009 من قبل المستثمر الوطني لإدارة العقارات، شركة تابعة للمجموعة ومقيم مسجل. تم تحديد القيمة العادلة عن طريق اختيار معاملات سوق حديثة لعقارات مماثلة في نفس موقع العقارات الاستثمارية الخاصة للمجموعة.

تشتمل العقارات الاستثمارية على قطعة أرض في أبوظبي تم الحصول عليها في السنة السابقة كمنحة غير مشروطة من حكومة أبوظبي بدون مقابل. لقد قامت الشركة ببيع قطعة الأرض بالقيمة العادلة، والمحددة بـ 9,600 ألف درهم، بناءً على التقييم الذي تم إجراؤه بتاريخ 9 يناير 2007 من قبل شركة المستثمر الوطني لإدارة العقارات ذ م م وهي شركة تابعة للمجموعة ومؤهلة مهنيًا. لقد تم تحديد القيمة العادلة بالإشارة إلى معاملات السوق الحديثة على عقارات مماثلة في نفس الموقع الذي توجد فيه العقارات الاستثمارية للشركة.

16 الموجودات غير الملموسة

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
6,232	4,532	الرصيد في 1 أبريل
(1,700)	(1,700)	الإطفاء بالسنة
-----	-----	
4,532	2,832	الرصيد في 31 مارس
=====	=====	



بيان الدخل الموحد

14 الاستثمار في شركات تحتسب وفقاً لحقوق الملكية (تابع)

تم تأسيس الشركة الوطنية للترفيه ذ.م.م. (ترفيه) بتاريخ 25 سبتمبر 2005 كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في إمارة أبوظبي. وتتمثل أنشطة الشركة الرئيسية بتشغيل مراكز الترفيه والفنادق والمنتجات وتقديم خدمات سياحية وترفيهية مختلفة. تمتد الفترة المالية للشركة الزميلة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر، وحيث أن تاريخ إصدار التقارير الخاصة بالشركة الزميلة والشركة مختلفة، تم أخذ الحسابات الإدارية الخاصة بالشركة الزميلة عن الفترة من 1 أبريل 2008 حتى 31 مارس 2009 في الاعتبار عند تطبيق الاحتساب وفقاً لطريقة حقوق الملكية. تم تأسيس مجموعة دبي المتحدة ش.م.خ. بتاريخ 15 يناير 2006 كشركة مساهمة خاصة مسجلة في إمارة دبي. إن الشركة متخصصة في الاستثمارات وإنشاء وإدارة المشاريع التجارية والصناعية. وبالرغم من أن المجموعة تمتلك أقل من 20% من القوة التصويتية لـ دبيا يونايتد جروب ش.م.خ. إلا أنها قادرة على ممارسة تأثير ملحوظ، ولكن ليست سيطرة، بموجب ملكية غير مباشرة. وبالتالي فقد تم تصنيف دبيا يونايتد جروب ش.م.خ. كشركة زميلة. تمتد الفترة المالية للشركة الزميلة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر. وحيث أن تاريخ إصدار التقارير الخاص بالشركة والشركة الزميلة مختلفة، تم أخذ الحسابات الإدارية الخاصة بالشركة الزميلة عن الفترة من 1 أبريل 2008 حتى 31 مارس 2009 في الاعتبار عند تطبيق الاحتساب وفقاً لطريقة حقوق الملكية. تم تأسيس الدانة ترست ذ.م.م. بتاريخ 24 مايو 2005 كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في إمارة أبوظبي. وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة بالاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية والعقارية وتأسيسها وإدارتها. تأسست ماينلاند للإدارة ذ.م.م. في 8 فبراير 2007 كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في إمارة أبوظبي. إن نشاطات الشركة الرئيسية هي استثمار، تأسيس وإدارة مشاريع العقارات التجارية والصناعية. قامت المجموعة خلال السنة بالاستحواذ على حقوق سيطرة في الشركة. حيث ارتفعت نسبة الشراكة في الملكية إلى 66,66% كما في 31 مارس 2009 (2008: 33,33%).

تتضمن الإيرادات من استثمارات في شركات تحتسب وفقاً لحقوق الملكية كما يلي:

حصة في صافي حقوق الملكية (تحتسب بعد تخفيض حقوق الأقلية بمبلغ 73,490 ألف درهم) بمبلغ 15,744 ألف درهم.

أرباح محققة من استثمارات مجموعة دبي المتحدة ش.م.خ. بمبلغ 16,829 ألف درهم.

أرباح غير محققة من تعديل حصة الاسهم إثر إعادة هيكلة مجموعة دبي المتحدة ش.م.خ. بمبلغ 4,876 ألف درهم.

خسائر من استثمارات متعلقة بشركة تابعة بمبلغ 419 ألف درهم.

الإجمالي ألف درهم	أعمال رأسمالية قييد الإنجاز ألف درهم	مباني ألف درهم	أرض ألف درهم
13,464	-	-	-
89,223	3,411	19,550	61,506
(319)	-	-	-
102,368	3,411	19,550	61,506
102,368	3,411	19,550	61,506
13,206	4,907	-	-
(1,860)	(104)	-	-
113,714	8,214	19,550	61,506
6,728	-	-	-
6,997	-	2,088	-
(266)	-	-	-
13,459	-	2,088	-
13,459	-	2,088	-
7,195	-	2,090	-
(1,037)	-	-	-
19,617	-	4,178	-
88,909	3,411	17,462	61,506
=====	=====	=====	=====
94,097	8,214	15,372	61,506
=====	=====	=====	=====



17 العقارات والمعدات

سيارات	معدات مكتبية	أثاث وتركيبات	تحسينات على عقارات مستأجرة	التكلفة
الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	
329	7,358	1,354	4,423	في 1 أبريل 2007
511	2,974	1,095	176	إضافات
-	(271)	(20)	(28)	أستبعادات
840	10,061	2,429	4,571	في 31 مارس 2008
840	10,061	2,429	4,571	في 1 أبريل 2008
275	3,324	2,747	1,953	إضافات / تحويلات من
(200)	(721)	(307)	(528)	أستبعادات / تحويلات الى
915	12,664	4,869	5,996	في 31 مارس 2009
190	3,733	827	1,978	الاستهلاك
206	2,628	716	1,359	في 1 أبريل 2007
-	(218)	(20)	(28)	المحمل على السنة
396	6,143	1,523	3,309	الاستبعادات
396	6,143	1,523	3,309	في 31 مارس 2008
396	6,143	1,523	3,309	في 1 أبريل 2008
238	2,832	964	1,071	المحمل على السنة
(208)	(579)	(190)	(60)	الاستبعادات
426	8,396	2,297	4,320	في 31 مارس 2009
444	3,918	906	1,262	صافي القيمة المرحلة
=====	=====	=====	=====	في 31 مارس 2008
489	4,268	2,572	1,676	في 31 مارس 2009
=====	=====	=====	=====	

تتمثل الاعمال الراسمالية قيد الانجاز بشكل رئيسي في التكاليف المتكبدة من أجل اعادة تجديد فندق المفرق والمملوك من شركة مينلاد للاستثمارات ال ال سي.

بيان الدخل الموحد

21 الاحتياطي النظامي

وفقاً لبنود تأسيس الشركة ، يتم تحويل 10% من الأرباح السنوية للشركة إلى الاحتياطي النظامي.

قد تقرر الشركة إيقاف تلك التحويلات إذا بلغ الاحتياطي النظامي 50% من رأس المال أو وفقاً لقرار يتم اتخاذه في هذا الصدد من قبل المساهمين في الجمعية العمومية السنوية بناءً على توصية مجلس الإدارة. ويجوز استخدام هذا الاحتياطي في الأغراض التي يوصي بها مجلس الإدارة ويعتمدها المساهمين.

22 الدفعات المعتمدة على الأسهم

لقد قامت الشركة في عام 2008 بوضع دفعات معتمدة على الأسهم والتي تم تخصيصها لمكافأة الموظفين المستحقين بإضافة حصصهم إلى حصص المساهمين عن طريق تقديم حوافز طويلة الأجل لهؤلاء الموظفين المخولين.

تاريخ المنح	النوع	عدد الأدوات
24 مايو 2007	خيارات أسهم	741,610
22 مايو 2008	خيارات أسهم	426,660
24 مايو 2007	أسهم أداء	35,980
22 مايو 2008	أسهم أداء	767,970

في تاريخ التقرير كانت المنافع المستحقة على خيارات الاسهم بقيمة لاشئ درهم (2008: 164 ألف درهم) حيث أن شروط الاداء لم يتم تحقيقها ، حيث أن استخدام خيارات الاسهم محدد بقيمة أكثر منه.

23 قرض

قامت احدى الشركات التابعة للمجموعة في 26 مارس 2007 بإبرام إتفاق لقرض مرحلي مع فايننس هاوس ش.م.ع ، لتسهيل قرض بقيمة 10,000,000 درهم ، ويتم تحميل فائدة سنوية 10% على القرض. والقرض يستحق السداد على دفعة واحدة في 31 مارس 2010.

24 الأطراف ذات العلاقة

تعريف الأطراف ذات العلاقة

تقوم المجموعة ، في سياق الأعمال الاعتيادية ، بالدخول في معاملات ، وفقاً لأحكام وشروط متفق عليها ، مع شركات أخرى أو أفراد آخرين ينطبق عليهم تعريف الأطراف ذات العلاقة المتضمن في المعيار المحاسبي الدولي رقم 24. تحتفظ الشركة بعلاقة أطراف ذات علاقة مع شركاتها التابعة وشركاتها الزميلة والائتلافات المشتركة وأعضاء مجلس إدارتها ومسؤوليها التنفيذيين بما في ذلك الشركات التي بمقدورهم ممارسة تأثيراً هاماً عليها أو الشركات التي بمقدورها ممارسة تأثيراً هاماً على الشركة.



بيان الدخل الموحد

18 الموجودات الأخرى

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	سلفيات
50,581	31	ذمم مدينة
38,520	33,898	مصروفات مدفوعة مقدماً
4,449	8,216	مستحق من موظفين
2,571	4,463	أخرى
16,224	35,625	

112,345	82,233	
(10,916)	(13,558)	ناقصاً : انخفاض القيمة

101,429	68,675	
=====	=====	

19 رأس المال

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	مرخص ومصدر ومدفوع:
550,000	550,000	55,000,000 سهماً بقيمة 10 درهم للسهم الواحد
=====	=====	(2008: 55,000,000 سهم بقيمة 10 درهم للسهم الواحد)

لقد تم دفع توزيعات الأرباح التالية من قبل المجموعة خلال السنة المنتهية في 31 مارس:

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
27,500	55,000	1,0 درهم لكل سهم عادي (2008: 0,5 درهم)
=====	=====	

20 الاحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 1984 (وتعديلاته) والنظام الأساسي للشركة وشركاتها التابعة، يتعين تحويل 10% من ارباح السنة إلى الاحتياطي القانوني. ويجوز للشركة وشركاتها التابعة إيقاف تلك التحويلات عندما يبلغ رصيد الاحتياطي 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع.

بيان الدخل الموحد

24 الأطراف ذات العلاقة (تابع)

المعاملات الأخرى مع الأطراف ذات العلاقة

فيما يلي المعاملات والأرصدة الهامة مع الأطراف ذات العلاقة:

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
38,806	20,290	الأتعاب مكتسبة من أطراف ذات علاقة
	59,382 -	قروض وسلفيات لأطراف ذات علاقة
25,000	25,000	الضمانات الصادرة بالإنابة عن الشركة
=====	=====	

25 المطلوبات الأخرى

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
28,040	23,491	ذمم دائنة
25,506	21,453	مصروفات مستحقة
6,546	8,537	مخصص تعويضات نهاية الخدمة
-----	-----	
60,092	53,481	
=====	=====	

فيما يلي الحركة في مخصص تعويضات نهاية الخدمة:

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
3,417	6,546	في 1 أبريل
4,117	3,201	يضاف: المحمل على السنة
(988)	(1,210)	ناقصاً: المدفوعات خلال السنة
-----	-----	
6,546	8,537	في 31 مارس
=====	=====	

26 الأنشطة الائتمانية

تقوم الشركة بدور أمين لموجودات تبلغ 799,765 ألف درهم (2008: 1,348,866 ألف درهم).



بيان الدخل الموحد

24 الأطراف ذات العلاقة (تابع)

المعاملات مع كبار موظفي الإدارة

تقدم المجموعة الى أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين ، بالإضافة الى رواتبهم ، تعويضات غير نقدية بالإضافة الى مستحقات وتعويضات نهاية الخدمة.

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
13,729	15,921	تعويضات الموظفين قصيرة الأجل
1,816	1,788	تعويضات ما بعد الخدمة
2,778	5,231	تعويضات أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
-----	-----	
18,323	22,940	
=====	=====	

خلال السنة الحالية ، كان لدى المجموعة الأرصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة:
الأرصدة

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
11,159	6,578	المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة الشركات الزميلة
6,506	183 -	الشركات التي تتم السيطرة عليها بصورة مشتركة
	1,908	الصناديق الخاضعة للإدارة
	- 929	أخرى (الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة)
-----	-----	
17,848	9,415	
=====	=====	
28,422	97	المبالغ المستحقة إلى أطراف ذات علاقة الشركات الزميلة
10,294	-	أخرى (الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة)
-----	-----	
38,716	97	
=====	=====	

إن الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة لا تحمل فائدة وليس لها أي تواريخ استحقاق محددة.

بيان الدخل الموحد

28 الارتباطات والالتزامات الطارئة (تابع)

وفقاً للاستشارات القانونية التي تم الحصول عليها خارجياً بواسطة الشركة التابعة ، فلم تقم الإدارة برصد مخصص للدعوى حيث أنه ليس من المحتمل أن تتطلب تدفقات خارجة للموارد والتي تتضمن فوائد اقتصادية من أجل تسوية المطالبة وليس من الممكن قياس مبلغ المطالبة المحتمل بصورة دقيقة كما في تاريخ التقرير.

29 الأحكام والتقديرات المحاسبية

قامت الإدارة ، عند تطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالمجموعة والواردة في إيضاح 3 ، باستخدام التقديرات ووضع الأحكام التالية التي لها تأثيراً هاماً على مبالغ الموجودات والمطلوبات المعترف بها في البيانات المالية الموحدة. يتم بصورة مستمرة تقييم التقديرات والأحكام وهي تركز على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى ، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة في ظل الظروف الراهنة.

(أ) القيم العادلة للأدوات المالية

يتم قياس العديد من الأدوات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة ويكون عادةً من الممكن تحديد قيمها العادلة ضمن نطاق معقول من التقديرات.

بالنسبة لمعظم الأدوات المالية للمجموعة هنالك أسعار سوقية متاحة بصورة جاهزة. إلا أن بعض الأدوات المالية مثل الأوراق المالية المدرجة بالسوق الثانوية أو الأوراق المالية غير المدرجة ، يتم تقييمها باستخدام طرق التقييم ويشمل ذلك الرجوع إلى القيم العادلة الحالية لأدوات أخرى مماثلة بصورة جوهرية (مع مراعاة التسويات المناسبة).

يتم إجراء تقديرات القيم العادلة في وقت محدد اعتماداً على ظروف السوق والمعلومات المتاحة حول الأدوات المالية. إن هذه التقديرات غير موضوعية بطبيعتها وتنطوي على عدم اليقين وتتضمن أموراً تخضع لأحكام هامة (مثل أسعار الفائدة ، والتقلبات والتدفقات النقدية المقدرة وغيرها) وبالتالي ، فلا يمكن تحديدها بدقة.

(ب) الأعمار الإنتاجية للعقارات والمعدات

تقوم الإدارة بتحديد الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية لبنود العقارات والمعدات اعتماداً على الاستخدام المزمع للموجودات والأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الموجودات. إن التغييرات اللاحقة في الظروف مثل التقدم التكنولوجي أو الاستخدام المتوقع للموجودات المعنية قد يؤدي إلى أن تختلف الأعمار الإنتاجية الفعلية أو القيم المتبقية عن التقديرات المبدئية. لقد قامت الإدارة بمراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية لمعظم بنود العقارات والمعدات وقررت أنه ليس هناك حاجة لإجراء أية تسويات.



بيان الدخل الموحد

26 الأنشطة الائتمانية (تابع)

كما في تاريخ الميزانية العمومية الموحدة ، كانت الشركة تحتفظ بالموجودات التالية برسم أمانة:

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
413,669	151,614	أسهم (بالقيمة السوقية)
-	8,967	نقد في ودائع إسلامية
=====	=====	

لم يتم إدراج الموجودات المبينة أعلاه في هذه البيانات المالية الموحدة.

27 الاستثمار في الموجودات تحت الإدارة

كما في تاريخ الميزانية العمومية الموحدة ، كانت تحتفظ الشركة بالاستثمارات التالية في صناديق مدارة من قبلها:

عدد الوحدات	صافي قيمة الموجودات	2008	2009	
ألف	ألف درهم	2008	2009	
50	50	1,481	1,153	صندوق الإمارات العقاري
500	500	4,898	3,991	صندوق المرأة الدانا
8	8	53,956	25,437	صندوق مينا العقاري
6,702	6,702	75,776	31,618	صندوق بلوتشيب
5	5	-	17,893	صندوق المستثمر الوطني للاستثمار مينا اسبيشل ستويشن
100	100	40,352	25,037	صندوق المستثمر الوطني للاستثمار العقاري للمحافظ الإستثمارية إل.بي.
100	100	16,053	16,099	صندوق المستثمر الوطني لتنمية رؤوس الأموال إل.بي.
=====	=====	=====	=====	

28 الارتباطات والالتزامات الطارئة

2008	2009	
ألف درهم	ألف درهم	
5,000	5,000	ضمانات مصرفية
54,750	47,587	ضمان تجاري
=====	=====	

تلتزم المجموعة بالمساهمة بمبلغ 5 مليون درهم في صناديق استثمارية مدارة من قبل المجموعة (2008: 18 مليون درهم).

خلال السنة ، تم رفع مطالبة غير مالية من قبل القائم بتطوير أحد العقارات ضد إحدى الشركات التابعة بشأن مخالفة مزعومة لعقد وكالة المبيعات. ويتعلق هذا العقد ببيع وحدات في مشروع ما زال قيد التطوير كما في تاريخ التقرير.

السادة المساهمون الكرام،

يسرني الإعلان عن النتائج المالية لشركة "المستثمر الوطني" عن الأشهر الاثني عشر المنتهية في 31 مارس 2009، فقد سجلت الشركة خلال تلك الفترة صافي أرباح قدره 6 ملايين درهم إماراتي، وذلك على الرغم من التراجع الحاد في الإيرادات بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية.

تعد السنة المالية المنقضية إحدى أكثر السنوات تحدياً في تاريخ شركة "المستثمر الوطني" منذ تأسيسها قبل 15 عاماً، إلا أن التنوع الذي تتمتع به استثمارات الشركة ساهم في التخفيف من وطأة هذه التحديات، وتحقيق إيرادات في قطاعات أعمال الاستثمار المصرفي، وإدارة الأصول، واستثمار الخاص، والاستثمار المباشر، والنشاط العقاري. وحققت الشركة خلال العام تقدماً ثابتاً عزز من موقعها كشركة استثمارية واستشارية رائدة، كما عملت على تحسين هيكل رأس المال مع المحافظة على مستوى عالٍ من السيولة خلال السنة.

وشهد العام الماضي عودةً للأرباح في قطاع الاستثمار المصرفي الذي نوع خدماته وفاز بثلاثة عقود تفويض خارجية جديدة. كما واصلت الصناديق التابعة لقطاع إدارة الأصول أداءها القوي في السوق. وبناءً على النتائج الممتازة التي حققها صندوقنا الأول للعائدات المطلقة خلال 6 أشهر فقط، نتطلع الآن بثقة إلى إطلاق صندوق آخر يغطي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وقت لاحق من العام الحالي. أما فريق قطاع الاستثمار الخاص، فقد نفذ عمليتي إغلاق ناجحتين في كل من الهند والسعودية، حيث ساهمت الأخيرة في توفير منصة متينة لدعم استراتيجيتنا للتوسع في المملكة، لاسيما بعد تأسيس "المستثمر الوطني السعودي" مؤخراً واقتراب حصولها على الترخيص النهائي من هيئة السوق المالية السعودية.

إنني فخور جداً بالإنجازات التي حققها فريق عملنا على الرغم من جميع التحديات التي واجهتنا خلال السنة الماضية، إذ لطالما حرصت "المستثمر الوطني" على استقطاب أفضل الكفاءات إلى قطاعات أعمالها، ولا تزال تعول كثيراً على إنجازات موظفيها على الصعيدين الفردي والجماعي. وأخيراً، اغتتم هذه الفرصة لأعبر عن امتناني العميق لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين على دعمهم الكبير لنا خلال السنة الماضية.

A. Mazzei

عبد الله المزروعى
رئيس مجلس الإدارة



(ج) القيم العادلة للعقارات الاستثمارية

إن الأحكام والتقديرات الهامة الموضوعة للوصول إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية قد تمت مناقشتها في إيضاح 4.

(د) خسائر انخفاض قيمة الذمم المدينة

تقوم المجموعة بمراجعة ذممها المدينة لتقييم خسائر انخفاض القيمة مرة على الأقل سنوياً. ولمعرفة ما إذا كان من الضروري قيد خسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل ، تقوم المجموعة بوضع الأحكام حول ما إذا كانت هنالك أية بيانات ملحوظة تفيد بوجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. وبناءً عليه ، يتم تكوين إنخفاض للقيمة عندما يكون هناك حدث خسارة أو ظرف يمكن تحديده ويكون ، اعتماداً على الخبرة السابقة ، دليلاً على تراجع القدرة على استرداد التدفقات النقدية.

30 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة لتتوافق مع العرض المتبع للسنة الحالية.